الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤٤
الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبارك (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

احتفال لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مالزيا، السيد رجالي.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد مرور يومين على الاجتماع التذكاري الخاص للاحتفال بإنشاء الأمم المتحدة نفسها، نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. ويعالج كلا الحدثين بطرق شتى المستقبل الجماعي للبشرية. وفي حين يكمن مستقبلنا في الشباب، فإنه يجب على البشرية أن تجد سندا وعونا في أمم متحدة تدلل حقا على تعددية الأطراف. وأن موضوعات السنة الدولية للشباب التي طرحت في ١٩٨٥، والتي تتصل بالعدالة لكل فرد والمشاركة الشعبية ونوعية الحياة، ما زالت مهمة ونحن نضطلع بممارسة الإصلاح وإعادة تشكيل النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن يشارك شباب العالم في هذه الممارسة الهامة، لأنهم سيرثون هذا النظام.

إن الشباب في جميع الدول - حسبما يلاحظ ويسلم به عن حق - يمثلون موردا بشريا رئيسيا للتنمية والعوامل الرئيسية للتغيير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. ولا غنى عن خيالهم ومثلهم وطاقاتهم الكبيرة وبصيرتهم في سبيل استمرار تنمية المجتمعات التي يعيشون فيها. فالمشكلات التي يواجهها الشباب، بالإضافة الى بصيرتهم وتطلعاتهم، تمثل مكونا أساسيا لتحديات وآفاق مجتمعات اليوم وأجيال المستقبل.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86466
9586466

ونشعر بالامتنان لأن المشروع النهائي لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها حدد عشرة مجالات ذات أولوية هي: التعليم والعمالة والجوع والفقر والصحة والبيئة وإساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث، وأنشطة أوقات الفراغ، والفتيات والشابات، ومشاركة الشباب الكاملة والفعالة في حياة المجتمع وفي عملية صنع القرار. ويلاحظ أيضا أن برنامج العمل لا يستبعد إمكانية إدخال أولويات جديدة يجري تحديدها في المستقبل، مما يكسب البرنامج المرونة اللازمة لإدخال التغيرات المتفق عليها.

ومن بين ٥,٦ بليون نسمة في العالم، هناك ١,٠٣ بليون من الشباب، و ٨٤ في المائة منهم في البلدان النامية. ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من ٦٠ في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتوقع زيادة هذه النسبة الى ٨٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ويتصل مؤشر إحصائي آخر بقوة العمل العالمية. فمن بين ٢,٨ بليون نسمة في سوق العمل العالمية، يعاني أكثر من ١٢٠ مليون عامل من البطالة ويعاني ٧٠٠ مليون من العمالة الناقصة. وتؤكد هذه المعلومات على حاجتنا الى إعداد ردود ملائمة تتراوح بين توفير العمالة المنتجة ومعالجة المشكلات الاجتماعية. ويحاول المشروع النهائي لبرنامج العمل أن يوفر إطارا واسعا لمعالجة هذه المشكلات.

وما برح مفهوم التنمية الوطنية في ماليزيا يضع الإنسان في صميم عملية التنمية. وتم إدماج ذلك في صوغ وتنفيذ سياساتنا الانمائية وذلك لضمان عدة أمور من بينها اشتراك شبابنا في عملية بناء الأمة. وأولت ماليزيا، بوصفها بلدا يجري تصنيعه بالتدريج، أهمية كبرى لتنمية مواردها البشرية. وبما أن الشباب يشكلون ٤٢ في المائة من السكان الماليزيين، فإن من الضروري أن تولي ماليزيا الأولوية لتطوير هذا الذخر الوطني الثمين وذلك بغية زيادة تنمية وتحسين ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية. فالنمو الاقتصادي السريع الذي حققته ماليزيا قد أتاح الفرص أمام الشعب. إلا أنه توجد في الوقت نفسه مشكلات اجتماعية، مثل إساءة استعمال المخدرات وتآكل القيم العائلية.

ولتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات وبالشعور بالمسؤولية الاجتماعية في بيئة متغيرة، شرعت ماليزيا في تنفيذ خطة تضمن وجود برنامج إنمائي عام للشباب يكون متوازنا وصحيا. وبدئ بهذا البرنامج الذي يطلق عليه اسم راكانمودا، أو الصديق الفتي، في أعقاب دراسة لمشكلات الشباب في ماليزيا أصدرت وزارة الشباب والرياضة في أوائل ١٩٩٤ تكليفا بإجرائها. ويستهدف هذا البرنامج توفير رؤية جديدة للشباب. فهو يشتمل على عشرة أساليب للعيش صيغت من أجل توجيه طاقة الشباب الماليزي نحو الأنشطة الصحية والمنتجة والممتعة والمثمرة. وقد تم تسجيل أكثر من مليون شاب ماليزي للمشاركة في هذا البرنامج، الذي تم تنفيذه بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وسعت ماليزيا أيضا الى تطوير مهارات قيادية ومهنية وتقنية بين شبابها عن طريق البرامج الرسمية وغير الرسمية، بما فيها برامج التكنولوجيا وبرامج التدريب على الأعمال التجارية والحرفية.

ولا تشارك منظمات الشبيبة الماليزية مشاركة نشطة في التنمية الوطنية فقط: إنها أيضا تلقى التشجيع على المشاركة في برامج إقليمية وعالمية وتتاح لها فرصة المشاركة في هذه البرامج التي تتعلق بمسائل ذات اهتمام وفائدة متبادلة لنا جميعا - أي البيئة والصحة وحقوق الإنسان وتكنولوجيا المعلومات، وهذه مجرد أمثلة لها - من أجل توليد الوعي. وشارك الشباب الماليزي في برامج التبادل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل النهوض بالتفاهم الدولي، بينما يتشاطر مع الآخرين تجربتنا الوطنية، تجربة مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان.

فالشباب في البلدان النامية، بما فيها ماليزيا، لا يحتاج فقط الى صحة أفضل ومعلومات أفضل عن الصحة، بل يحتاج أيضا الى حرية الوصول الى التعليم والتدريب والثقة والمساعدة التقنية والتكنولوجيا الأفضل. وهذه الشواغل، لو عولجت، لقللت الفقر، الأمر الذي هو أساسي في جميع الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الحاسم توافر تعاون المجتمع الدولي في تجميع الخبرة التقنية والموارد الأخرى وفي توفيرها لبرامج الشباب الإنمائية في البلدان النامية. إن الشباب، وخاصة أولئك الذين هم ضحايا الصراع الإثني، والصراعات المسلحة وانعدام فرص العمالة، يستحقون دعمنا الفوري.

وقبل أن اختتم كلمتي، يجب علي أن أشدد ثانية على الضرورة الملحة لأن تتوفر في الوقت الحسن وسائل وافية لغرض التنفيذ. ونظرا للنطاق الواسع للبرنامج المقترح، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠

وما بعدها، وبالإضافة الى الفرق الشاسع بين مستوى التنمية في أشد البلدان فقرا وأقلها نموا ومستوى التنمية في البلدان التي حققت مستوى عاليا من التصنيع، فإن وسائل التنفيذ للمجالات ذات الأولوية التي حددت فيه ضرورية جدا اذا أريد تنفيذ البرنامج.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة جمهورية إيران الإسلامية، السيدة ميرباها.

السيدة ميرباها (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أشارك في هذه الاجتماعات الخاصة للجمعية العامة، المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وهذه فرصة سارة لتقييم حالة الشباب في العالم في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة شابة في سن الخمسين. فالآمال والأحلام بمستقبل أفضل للبشرية، والتطلعات الى هذا المستقبل التي أعرب عنها زعماء العالم قبل بضعة أيام في هذه القاعة بالذات أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تستقر حقا في أيدي الشباب؛ لأنهم سيكونون القوى التي ستحقق تلك الآمال والأحلام. وهكذا يكمن المستقبل في رؤيتنا والتزامنا ونجاحنا أو فشلنا في الجهود التي نبذلها لمعالجة القضايا التي تواجه الشباب اليوم.

لقد قال كاتب بريطاني في عام ١٨٤٥ إن شباب الأمة هم الأوصياء على أجيالها المقبلة. وهذا ينطبق اليوم بصفة خاصة على عالمنا الذي يزداد صغرا. فالشباب هم الأوصياء الحقيقيون على الأجيال القادمة لمواطني الكوكب قاطبة. وعليه، فأيا كانت صعوبة محاولاتنا ومهما كثرت الموارد التي نكرسها لخلق جو يستطيع فيه الشباب أن يحققوا طاقتهم الكاملة، فلن تكون كافية. والاستثمار في الشباب اليوم ضمان لمستقبلنا غدا. وفي هذا الوقت الذي تشح فيه الموارد وتتنافس فيه المصالح، يسهل الاقتناع بإيلاء قضية الشباب أهمية هامشية في جهودنا الوطنية، وفي الجهود الاقليمية والدولية. والسنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥، وهذه الاجتماعات الخاصة التي تعقدها الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتلك السنة، لهي جهود جاءت في وقتها للتصدي لهذه الاتجاهات.

في عام ١٩٩٥ فإن ٨٤ في المائة من سكان العالم من الشباب - أي ١,٠٣ بليون نسمة - وهم الفئة التي تتراوح سنها بين ١٥ و ٢٤ سنة - يعيشون في البلدان النامية. والصعوبات الناجمة عن الفجوة بين الشمال والجنوب تؤثر بشدة على شباب العالم النامي أكثر من غيرهم، مما يؤدي الى زيادة تهميشهم بسبب الموارد المحدودة المتاحة للتعليم والتدريب والعمالة الناجعة، والخدمات الصحية والاجتماعية. وبالتالي، ومن منظور اقتصادي دولي، لو أقيمت علاقات أكثر إيجابية بين الشمال والجنوب، علاقات فيها تكف الفجوة الكبيرة عن الاتساع، وتبدأ في الانكماش، لكان لتلك العلاقات أثر ملموس في تحسين الظروف العامة لـ ٨٩ في المائة من شباب العالم في عام ٢٠٢٥.

ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير جهود منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة جهود لجنة التنمية الاجتماعية، في تناول المشاكل التي تواجه الشباب في شتى أنحاء العالم. وضمن هذه الجهود، تبرز الجهود التي بذلت لاتمام واعتماد مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ونرى أن برنامج العمل العالمي يشكل خطوة كبيرة صوب تحسين حالة الشباب في كل أنحاء العالم، لأنه يوفر إطارا ومستويات متعددة القطاعات لرسم السياسات والتنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. والحكومات، بطبيعة الحال، عليها أن تعمل مع الشباب ومع منظماتهم الشعبية، على الصعيد الوطني، لتطوير الاستجابات والاستراتيجيات التي تلائم خلفيتهم التاريخية وتراثهم الثقافي، لمعالجة القضايا التي تواجههم.

والمجالات العشرة ذات الأولوية، المحددة في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب، تشكل الإطار المفاهيمي لتلك الجهود. وهذه المجالات هي التعليم، والعمالة، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، وأنشطة شغل وقت الفراغ، والفتيات والشابات، والاشتراك الكامل والفعال للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار. ونلاحظ أن الموضوعات الثلاثة للسنة الدولية للشباب - المشاركة والتنمية والسلام - هي لب كل مجال من هذه المجالات العشرة ذات الأولوية، وجوهر قضاياها الرئيسية وأهدافها المحددة والتدابير المقترحة لها.

ويعرف التعليم بأنه الأولوية الأولى، وربما الشرط الأساسي للتنمية الاجتماعية. ومن المؤسف أن الحالة الاقتصادية والافتقار الشديد الى الموارد في العديد من البلدان النامية، يعوقان بشكل خطير من النهوض بفرص التعليم. والكثير من الشباب يضطرون الى ترك المدارس

والانضمام الى قوة العمل من أجل البقاء. وتعليم الفتيات والشابات مسألة حيوية بشكل خاص، لأنه يضمن لهن فرص العمل المربح. والواقع أن التعليم هو العامل الوحيد الأكثر فعالية في تحسين نوعية حياة الأسرة ككل، لأن الآباء هم أول معلمي الطفل.

وفي غضون العقد الماضي اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية العديد من التدابير البناءة في هذا الخصوص. وقد سجلت نتائجها المثيرة للإعجاب في الاحصاءات الدولية الرسمية. وفي مقدمة هذه النجاحات زيادة عدد النساء العارفات للقراءة والكتابة، وارتفاع نسبة النساء في التعليم العالي، والتحاق البنات بالمدارس بدرجة تكاد تكون متساوية مع درجة البنين.

وفي هذا الصدد، يتسم دور منظمتنا الوطنية للنمو الفكري للأطفال والشباب البالغين بأهمية خاصة في إيران. فهذه المنظمة التي لها فروع في كل أنحاء البلد، مكرسة لتوفير التعليم غير الرسمي للأطفال والشباب البالغين، من أجل تعزيز نموهم الفكري، وغرس روح البحث والمشاركة العامة فيهم. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية يجري تنفيذ برنامج رائد في طهران في مجال أنشطة شغل وقت الفراغ. وهذا البرنامج الذي يركز أساسا على شباب الأحياء الشعبية، يتضمن إنشاء المجمعات الرياضية بمختلف أنواعها، ومراكز حواسيب عامة لتنظيم مشاركة الوقت، ومرافق ثقافية في كل أنحاء العاصمة. وقد بدأت مجالس بلدية أخرى في مختلف أنحاء البلد تحذو حذوها بشكل تدريجي، وتنشئ برامج محلية مماثلة.

لقد كان الركود الاقتصادي العالمي عاملا رئيسيا وراء البطالة السائدة في كل أنحاء العالم، وبصفة خاصة في البلدان النامية. ويشكل هذا مجالا حاسما آخر من مجالات الاهتمام أثر على الشباب أكثر مما أثر على أي قطاع آخر من قطاعات السكان. ذلك أن الفقر والبطالة يعزلان الشباب ويهمشانهم ويمنعانهم من أن يصبحوا مستقلين وينشئوا أسرهم، وهذا بدوره لا يترك لهم سوى القليل من البدائل وأكثرها إغراء هو اللجوء الى آفات اجتماعية مثل المخدرات أو العنف أو الجريمة ليكسبوا عيشهم.

والنتيجة هي أن الكثيرين من الشباب يواجهون اليوم مشاكل الفقر والانعزال الموهنة، وفقدوا إيمانهم بالمستقبل. ولهذه الأسباب الحيوية، ينبغي أن يحظى خلق فرص العمل والإدماج الكامل للشباب في المجتمع بالأولوية في جميع السياسات والبرامج الوطنية للشباب. وهذه المشاكل وغيرها يتشاطرها الشباب من رجال ونساء. والشبكة الاجتماعية لأي بلد يجب أن توفر للشابات أسباب الرعاية الكافية، بما في ذلك رعاية الطفل، لتمكين أمهات الأطفال الصغار من المشاركة في العمل والتعليم.

وثمة مجال رئيسي آخر من مجالات الاهتمام، هو ضعف مناعة الشباب أمام إساءة استعمال المخدرات. ومن المحزن أن نتائج انتشار تعاطي المخدرات والاتجار بها، وبالذات في أوساط الشباب، أصبحت واضحة للعيان. والمجتمع الدولي يؤكد تأكيدا خاصا على تخفيض العرض والطلب على العقاقير غير المشروعة. ولهذا الغرض، فإن المبادرات والتدابير الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بها يجب أن تدعم وأن تعزز بالكامل على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

وفي الوقت الذي شددت حكومتي فيه على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي لتنفيذ المهام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية للمخدرات، ألزمت نفسها فوق هذا بالكفاح العنيف ضد المخدرات، مولية أعلى أولوياتها لتدابير مكافحة المخدرات. وتتضمن هذه التدابير التدريب على إنفاذ القوانين لمكافحة تهريب المخدرات، ومعالجة وتأهيل متعاطيها وتوعية الجمهور بهذه القضية.

والشباب من أشد قطاعات السكان ضعفا. وهم بطبيعة الحال يلتمسون الحوافز والايديولوجيات والأحلام والآمال وهم لذلك معرضون بدرجة كبيرة للمساوئ الاجتماعية في ميلهم إلى البحث عن التغيير والتجربة. وتوفر الأسرة وسائر جماعات الاشراف غير الرسمية الحماية اللازمة للشباب من الشرور الاجتماعية وتساعدهم في الوقت نفسه على انتهاج منحى صحي من الناحيتين الجسمانية والأخلاقية في الحياة الاجتماعية.

والشباب في جمهورية إيران الإسلامية، باستثناء الأحداث الجانحين الذين يرتكبون الكبائر وسائر الجرائم الشائنة، لا يخضعون لنظام المحاكم الجنائية الرسمية ولا يوصمون بالإجرام لما بقي من حياتهم. وينظر في قضاياهم بقصد إعادة إدماجهم في المجتمع، عن طريق شبكة المؤسسات الأشبه بالبيوت والتابعة للمجتمعات المحلية ومن مراكز التدريب المهني حيث يتلقون المشورة والتعليم النظامي والتدريب على العمل.

ومعظم التعقيدات الاجتماعية المشار إليها هنا يمكن أن يعزى إلى تداعي القيـــم الأخلاقيـــة والدينية في مجتمعاتنا. فالعالم، وخاصة الشباب، يعاني من أزمة أخلاقية اتخذت أبعادا هائلة في مجتمعات كثيرة. ولتجنب أزمة الهوية هذه علينا أن نلبي الاحتياجات الروحية للشباب من الجنسين واحتياجاتهم الدنيوية في آن معا.

إن جمهورية إيران الاسلامية تجاهد من أجل إيجاد بيئة ملائمة لنمو الشباب أخلاقيا وتعليميا وفكريا وجسمانيا. ففي عام ١٩٩٢ أنشئ المجلس الأعلى للشباب لوضع وتنفيذ برامج محددة على أساس الاحتياجات والأولويات السائدة بغية معالجة القضايا المتعلقة بالشباب. ويتولى رئيس جمهورية إيران الاسلامية رئاسة مجلس رسم السياسات هذا بصورة نشطة. ورغم قصر عمر هذا المجلس فإنه اعتمد سياسات متكاملة لتلبية احتياجات الشباب. ومن بين السياسات الأساسية التي صيغت بمشاركة الشباب أنفسهم ما يلي: تصميم وتنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعا كبيرا للبحوث الميدانية من أجل تحديد المشاكل التي تواجه الشباب في إيران اليوم، وتقديم اقتراحات في مجال السياسة حول استراتيجيات التعامل معها؛ وإنشاء مصرف بيانات شامل على أساس أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ كتاب ومقالة ورسالة جامعية حول مختلف القضايا المتعلقة بالشباب؛ واعتماد ميثاق لتدريب وتعليم الشباب يعد أعلى وثيقة سياسة عامة في جمهورية إيران الإسلامية من أجل النهوض الثقافي والتربوي لجيل الشباب في إيران؛ وتجميع أكثر من ٠٠٠ ٢ إجراء متعدد القطاعات وصولا إلى هذا الهدف؛ وتقديم قروض بدون فوائد إلى الشباب لتكوين أسر وإلا عجزوا ماليا عن تكوينها؛ وإنشاء مجالس للشباب في جميع الولايات ترمي إلى التوسع في تنفيذ السياسات والبرامج المتوخاة للشباب في طول البلاد وعرضها. والمعتقد أن ميثاق تدريب وتعليم الشباب لعام ١٩٩٢ في أيران، والتنفيذ الجاد لبرنامج العمل بالميثاق كانا عاملين هامين في التناقص التدريجي لمعدلات البطالة بين الشباب والزيادة في معدلات محو الأمية والزيادة في الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة للشباب.

وختاما فمع أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأهداف والإجراءات المبينة في مشروع البرنامج تقع علـــى الحكومات الوطنية، لا ينبغي غض النظر عن أنه لا يمكن لحكومة واحدة بمفردها أن تحقق هذه الأهداف الطموحة خاصة عندما تكون الموارد المتاحة محدودة. ولذا يلزم إقامة شراكة جديدة تدخل فيها القوى الفاعلة الأساسية ومنها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ولعل التعاون الدولي في هذا الصدد يتجاوز القضايا التي تعرض على مستوى السياسة العامة ويركز في المقام الأول على سبل ووسائل تنفيذ برنامج العمل من حيث تبادل المعلومات بشأن البحوث والدراسات والتعاون التقني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إبلاغ الجمعية أن ممثل سورينام طلب المشاركة في مناقشة هذا البند. وبما أن قائمة المتحدثين قد أغلقت أمس فهل لي أن أسأل الجمعية عما إذا كان هناك اعتراض على إدراج هذا الوفد في قائمة المتحدثين؟

لا أرى اعتراضا. ولذا تدرج سورينام في القائمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد كريستوس ميسيس، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة شباب قبرص.

السيد ميسيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن وقد أصبح عالمنا المترابط قرية عالمية نتيجة للمعدلات الهائلة التي حدث بها التقدم التكنولوجي، يتعرض شبابنا لمسائل طال النقاش فيها ولابد من التصدي لها وطنيا وإقليميا وعالميا. والذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب تتيح لنا فرصة رائعة لاستعـــراض الإنجازات التي تحققت حتى الآن ولإيجاد الحلول للتحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. والمشاكل الخطيرة التي تواجه شباب العالم تشغلنا جميعا لأن المسؤولية تقع على كل واحد منا.

ورغم التحسن الملحوظ الذي أحرزته البشرية في مجالات كثيرة لا يزال أمامنا الكثير الذي يتعين عمله للشباب. فلا تزال هناك بلدان كثيرة ترزح تحت براثن الجوع والأمية والفقر والحرب وتنشأ عن ذلك المعاناة وخاصة بين الشباب. وفي الوقت نفسه فالبلدان التي تنعم بالسلام والرخاء تنتشر فيها المخدرات والبطالة وجنوح الأحـــداث فتصيب الجيل الجديد بشكل عنيف. وهذا يفسر الحالة المأساوية التي تواجه الشباب في كوكبنا وتتفاوت مشاكل الشباب من بلد لآخر ومن أمة لأخرى ومن فئة اجتماعية لغيرها. ولذا لا يستطيع المرء أن يعتمد على نهج بعينه لحل هذه المشاكل. ثم إن تعـَقـُد وتباين الشباب بدرجة كبيرة يضخم العقبات والصعاب التي تعترض جهودنا الرامية إلى تحسين الأوضاع الحالية.

وأود أن أشير على سبيل المثال إلى بلدي، جمهورية قبرص، وهو بلد صغير مساحته ٥٠٠ ٣ ميل مربع، وتعداد سكانه ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة ومجتمعه ينعم بالرخاء. ومستوى التعليم في قبرص مرتفع للغاية والبطالة غير موجودة تقريبا. ولا يزال للاحتلال المتواصل لـ ٣٧ في المائة من مساحته ولانتزاع ثلث سكانه من أراضيهم بسبب الغزو التركي في عام ١٩٧٤ آثار عميقة ووخيمة على شباب قبرص.

لقد استضيف مؤقتا سكان الجزء المحتل من بلدي الذين اقتلعوا غصبا من جذورهم في مدن ومستوطنات للاجئين في المناطق الحرة من الجمهورية. وكانت لذلك وما تزال، آثار سلبية على السلوك الاجتماعي وأسلوب معيشة شباب قبرص الذين يضطرون الآن إلى العيش في مساكن مكتظة إلى حد ما وغريبة عليهم في المدن. ومؤسسات وعادات المجتمع القبرصي القائمة على وحدات أسرية قوية قد انقلبت رأسا على عقب بسبب التغيرات الاجتماعية التي حدثت منذ عام ١٩٧٤. أما الآثار النفسية لغزو واستمرار احتلال قبرص فهي مدمرة لا محالة. وأصبح تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للغزو واضحا بوجه خاص بين الشباب الذي يشكلون الفئة الاجتماعية الضعيفة. وأسفر هذا عن أن الجيل الجديد في قبرص يجد نفسه أمام أخطار ومشاكل معقدة.

وعلى الرغم من هذه العوامل السلبية جميعها تمكنا بفضل سياسات الحكومة الرشيدة التي نفذت بإشراك المنظمات الشبابية ومشاركتها المباشرة في عملية اتخاذ القرارات في السنوات التي أعقبت الحوادث المأساوية في عام ١٩٧٤، من أن نتغلب على بعض المشاكل ونضمد بعض الجراح. وأسهمت الروابط الأسرية التقليدية القوية التي تشكل نسيج مجتمعنا في تيسير تكيف شبابنا مع الظروف الجديدة التي أوجدها الغزو في عام ١٩٧٤.

وعلاوة على ذلك، تحققت بضعة تطورات ايجابية، بفضل الجهود الهائلة التي بذلها الشعب والحكومة من أجل التغلب على المعاناة. ومن أمثلة ذلك رفع مستوى التعليم وإنشاء مؤسسات وهيئات الشباب، وعلى وجه الخصوص للزيادة الملحوظة للوعي الاجتماعي. وهذه النتائج المفيدة لشباب قبرص لم تحقق إلا في الحالات التي أتيحت فيها الفرصة للشباب للمشاركة والاشتراك في مراكز صنع القرار التي تعالج القضايا المتصلة بالشباب. ومن ثم فإن حجر الزاوية في سياستنا هو ضمان عدم شعور شبابنا بأنه مبعد أو منبوذ عن بقية الدولة.

ولا شك أن اعتراف المجتمع بمقدرة الجيل الجديد وبامكانية الاعتماد عليه وبحقوقه من الشروط التي لا غنى عنها لنجاح أي جهد يرمي إلى تحقيق رفاهه. ويبدأ هذا أساسا باشتراك الشباب في عملية صنع القرار وفي تنفيذ سياسات الحكومة المتفق عليها ودون هذا الاشتراك فإن أي برنامج، حتى أفضلها وأحسنها تمويلا، سيظل غير فعال وغير صالح.

إن الجيل الجديد هو الأمل العالمي في عالم أفضل. وشباب العالم لديهم من المعرفة والقدرة ما يمكنهم من مواجهة التحديات المعاصرة. وفي هذا الصدد يقدم العصر التكنولوجي الحديث القائم على التعليم المحسن في مجال المعلومات الالكترونية مساهمة كبيرة. ونحن نتفق مع ما قاله مندوبو الشباب من أن الشباب ليس المشكلة بل الحل. ونرى أن ما ينبغي عمله هو أن يقوم المجتمع، دون تحيز أو إعلانات نوايا، باعطاء الشباب ما يخصهم حقا وما يستحقونه فعلا. وهذا هو النهج العالمي الوحيد الرامي إلى اعطاء الشباب والبشرية ذاتها فرصة لنيل مستقبل أكثر اشراقا على كوكبنا في القرن المقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيد أرماندو أرتيغا تينوريو ممثل شباب المكسيك.

السيد أرتيغا تينوريو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بادئ ذي بدء، نود الاعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اكوادور نيابة عن مجموعة ريو. ونعتقد أنه مما يكتسي أهمية كبيرة أن يتصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، حيث أن هذا وقت مناسب تماما للتفكير في التناقضات والمشاكل التي تواجه الشباب في نهاية الألف سنة الثانية ولالتماس مختلف الطرق لمواجهة تحديات المجتمع الدولي المشتركة في هذا المجال.

ولقد تأثرت توقعات الأجيال الجديدة من الشباب تأثرا شديدا بالتغيرات التي وقعت في نهاية هذا القرن. ففي العقدين الماضيين زادت المشاكل التقليدية التي يواجهها الشباب مثل البطالة، والحاجة إلى التعليم والتدريب المهني، وإساءة استعمال المخدرات، والانحراف، وآثار الجوع والفقر الموجعة.

وإلى هذه الاتجاهات المتزايدة يمكن إضافة ظهور ما يسمى بمشاكل الحياة الحديثة ومنها الهجرات الواسعة النطاق للشباب بصورة رئيسية، وظهور ونمو متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والدمار البيئي، الأمر الذي يجعل من الواضح أننا نعيش في عالم هش بموارد محدودة.

وبالمثل، زادت رسائل العنف التي يتلقاها شباب اليوم زيادة كبيرة إذا ما قورنت بالرسائل التي كانوا يتلقونها قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. وهذا، مقترنا بآثار التهميش وانخفاض التوقعات، يسهم في ظهور مجتمعات متزايدة العنف. وهكذا، ففي المناطق الحضرية الكبيرة بصفة رئيسية، تفقد الأجيال الجديدة القدرة على الاحساس بالمشاكل التي تتهدد حياة المجتمع. وهذا هو ما أسماه بعض النقاد بأزمة القيم التي يعاني منها الجيل الضائع.

وكل هذا يؤكد على الأهمية الحيوية لنداء الأمم المتحدة للحكومات بادخال سياسات شبابية ذات نهج متكاملة وتقدمية. ونحن نرى أن مجالات الأولوية الواردة في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب تتضمن إمكانيات حقيقية للسعي إلى ايجاد حلول للمشاكل المشار إليها في البرنامج.

ونود أن ندلي ببضعة تعقيبات بشأن طريقة التنفيذ، وأن نذكر أهمية النظر في الاستراتيجيات التالية: أولا القيام بشكل مستمر بتعزيز مشاركة الشباب، باعتبارهم مجموعة، وذلك باشراكهم في مسؤولية وضع وتنفيذ وتقييم البرامج الوطنية التي من شأنها ايجاد خيارات للنهوض بالشباب. وثانيا، تعزيز التنسيق المؤسسي بين الكيانات المختصة داخل كل حكومة، من أجل تحقيق التنسيق فيما بين المناطق والمجموعات المستهدفة فيما يتصل بالبرامج التكاملية والتكميلية. وثالثا، وجود ضمانات باستمرار الأعمال ذات التوجه الشبابي بادراج المفاهيم الرئيسية للبرنامج في الاطار القانوني والتنظيمي السليم. ورابعا، تطوير سياسة اتصالات قوية في مجال وسائط الاعلام الالكترونية والمطبوعة، حيث يمكن، بالاضافة إلى تقديم المعلومات وتقديم المشورة بشأن الحلول البديلة للمشاكل، توسيع الحوار مع الشباب وتوسيع مشاركتهم. وخامسا، تشجيع الأبحاث بصورة دائمة، حتى يمكن بصورة تدريجية جعل أحكام البرنامج في مختلف مجالات العمل متلائمة مع الاختلافات بين المناطق أو الاختلافات بين الفئات العمرية أو طبيعة المشاكل المحددة ومستجيبة لها.

وفي المكسيك يوجد ثلاثة برامج متخصصة للشباب. وفضلا عن ذلك، تقوم الحكومة برعاية الشباب في جميع برامج الادارة العامة. وعلى هذا النحو فإن سياسات التعليم والتوظيف والصحة والعدالة والتدريب والثقافة والترفيه تؤثر تأثيرا مباشرا على الشباب.

ومنذ تولي الحكومة الحالية للسلطة يجري تعزيز سياسة الشباب. وفي فرع السلطة التشريعية، هناك تأييد لإنشاء لجنة للشباب في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكذلك في المجلس الفيدرالي والمجالس المحلية السبعة لممثلي الشعب.

وفيما يتصل بمشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، ستقوم حكومة المكسيك بدراسة ومناقشة محتوياته في لجنتي الشباب في الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أننا ندرك أن تحقيق التنمية المتكاملة للشباب يتوقف على نفس العوامل التي تحدد الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأمم. وما مشاكل الأجيال الجديدة إلا تعبير عن مشاكل المجتمع بصفة عامة، لكن ينظر إليها من المنظور المتوسط الأمد وطويل الأمد. وهذا يعني أننا ينبغي أن نفكر في العالم ليس بوصفه شيئا ورثناه عن آبائنا ولكن بوصفه شيئا أعاره لنا أبناؤنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش، السيد ضياء الدين.

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تكون أشد فعالية، ينبغي أن تضم جميع قطاعات المجتمع وبصفة خاصة شباب العالم الذين يمثلون ١٨ في المائة من مجموع سكان العالم. إن أكثر من ٨٤ في المائة من شباب العالم يعيشون في البلدان النامية، وأكثر من ٦٠ في المائة يعيشون في آسيا. ويشكل الشباب قطاعا كبيرا جدا من المجتمع وينبغي أن تحظى اهتماماتهم ووجهات نظرهم ومشاكلهم باهتمامنا الكامل، حتى نرسي أساسا صلبا للنمو الاجتماعي والاقتصادي وللتنمية من أجل عالم الغد.

في سنة ١٩٨٥، وجهت السنة الدولية للشباب الاهتمام إلى تزايد عدد شباب العالم وتزايد احتياجاته. وقد مرت عشر سنوات وقعت خلالها تغييرات اجتماعية واقتصادية دولية واسعة النطاق وعميقة.

وخلال هذا العقد، برزت أمام البلدان النامية وشبابها تحديات جديدة وصعوبات غير متوقعة الأمر الذي أدى إلى استمرار تهميشها عموما على الصعيد الدولي وترديها الاجتماعي - الاقتصادي.

ولقد شهدت التسعينات تأكيدا مجددا على الشواغل الاجتماعية، بعقد ستة مؤتمرات للأمم المتحدة خلال فترة خمس سنوات، تناول كل مؤتمر منها مسائل اجتماعية أساسية تسبب قلقا مباشرا لشباب العالم. ويجب أن نبني على هذه التطورات الدولية الأخيرة عن طريق إدخال أحكام خاصة عن الشباب وترجمتها إلى أفعال.

ونحن لا نتفكر اليوم، في عام ١٩٩٥، في الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وأمامنا في هذا الوقت فرصة مثالية لأن نسترعي انتباه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة للمشكلات الخاصة للشباب، وللشروع في أنشطة خاصة على الصعيد العالمي لكفالة إدماج الشباب وشواغلهم، على نحو أفضل، في استراتيجيات التنمية وأنشطتها. وإعداد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهو البرنامج الموجه نحو تحقيق الأهداف، وتنفيذه في إطار زمني معين، مسألة تتصف بأقصى الأولوية والأهمية.

ونحن على ثقة بأن مشروع برنامج العمل العالمي سيوفر إطارا للسياسة العامة، ومبادئ توجيهية عملية لمشاركة دولية، ومثالا للتنمية يقوم على المصلحة والمسؤولية المتبادلتين للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بغية تحسين حالة الشباب. ويجب علينا أن نسعى إلى تحقيق أهداف السنة الدولية للشباب، وتعزيز الظروف والآليات من أجل تحسين رفاه الشباب وأسباب عيشهم في السنوات المقبلة. وينبغي لبرنامج العمل العالمي أن يكفل زيادة الفرص المتاحة للشباب نوعا وكما من أجل مشاركتهم الكاملة والفعالة والبناءة في المجتمع حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

والتنفيذ الفعال لمشروع برنامج العمل العالمي سيتطلب التزامات عديدة من قبل منظمات ومؤسسات ومن قبل المجتمع الدولي، وانخراط الشباب فيه من جميع قطاعات المجتمع. لذلك، يلزم إيجاد نظام عام من الآليات الفعالة تدخل فيه الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الثقافية الضرورية لتنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ولقد قامت بنغلاديش بعمل خاص للنهوض بشبابها الذين يشكلون ثلث عدد سكانها. فأنشأت إدارة الخدمات الاجتماعية خدمات انعاش الشباب للمساعدة على حل المشكلات التي يواجهها الشباب العاطلون عن العمل، والذين ينقطعون عن الالتحاق بالمدارس، والمشردين. ونظرا لبعد المشكلة وأهميتها، أنشئت وزارة منفصلة هي وزارة الشباب. واعتمدت سياسة وطنية للشباب بغية تعزيز وكفالة حقوق الشباب، ولا سيما في مجالات التعليم، وتطوير المهارات، والعمالة، والمشاركة في أنشطة تطوير المجتمعات المحلية.

ووضع التأكيد الخاص أيضا على تعزيز وكفالة المشاركة الفعالة للفتيات والشابات وتنميتهن. ونحن في بنغلاديش نستثمر استثمارا كبيرا في تعليم الفتيات عن طريق تقديم الرواتب والتعليم المجاني لهن، واعتماد برنامج مبتكر يدعى "الغذاء للتعليم"، وهو مصمم خصيصا للتصدي للنسبة المرتفعة جدا من المتسربات من الدراسة.

وإذ نعالج مسألة الشباب، نود أن نؤكد على أهمية القيم والمعايير الاجتماعية، ودور الأسرة في تنمية الشباب. ويجب على المجتمع أن يغرس في شبابه القيمة الحقيقية للعادات والتقاليد من أجل إيجاد أسرة قوية تكون الوحدة الأساسية للمجتمع، وتقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تنمية الشباب.

ولا بد للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة من أن تعني الاستثمار في الشباب لتمكينهم من التحكم بمصيرهم. والشباب في جميع البلدان هم مورد بشري رئيسي للتنمية، وعوامل رئيسية للتغير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي على حد سواء. فخيالهم، ومثلهم، وطاقتهم، ورؤياهم ضرورية لاستمرار تطور المجتمعات التي يعيشون فيها. والمشكلات التي يواجهها الشباب، فضلا عن رؤياهم وتطلعاتهم، مكون أساسي للتحديات والإمكانيات لمجتمعات اليوم والأجيال المقبلة أيضا. والطرائق التي يتم التصدي بها عن طريق السياسة العامة للتحديات وإمكانيات الشباب ستؤثر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وفي رفاه الأجيال المقبلة وأسباب عيشها.

وحتى هذا الوقت، لم تلق حقوق الشباب الاهتمام نفسه الذي تستحقه من قبل منظومة الأمم المتحدة مثلما

تلقته مجموعات أخرى من السكان. فالشباب في جميع أنحاء العالم، الذين يعيشون في بلدان ذات مراحل مختلفة من التنمية، وفي ظروف اجتماعية - اقتصادية متفاوتة، يطمحون إلى المشاركة الكاملة في حياة المجتمع، حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة. ولذا يتعين على وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكثف جهودها من أجل تنمية الشباب.

وتأمل بنغلاديش بإخلاص في أن يتم في هذه الدورة اختتام مرحلة صياغة مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وإذا تحقق هذا شكل بداية طيبة. وسيدخل برنامج العمل العالمي لدى اعتماده في الدورة الخمسين للجمعية العامة مرحلته الثانية، وربما أكثر مراحله حيوية، وهي التنفيذ الكامل العالمي النطاق وفي الوقت المناسب لإنهاء العملية. وتؤيد بنغلاديش تأييدا كاملا مشروع برنامج العمل العالمي، وتؤكد على الحاجة إلى القيام بعمل متضافر والتعاون على جميع الصعد. وبهذا، يدخل المجتمع الدولي حقبة دولية جديدة - حقبة تشهد فيها الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للشباب والمجتمعات التي يعيشون فيها تحسنا مستمرا بتحقيق أهدافهم الإنمائية. وينبغي أن يكون هذا تعهدنا الرسمي لأن شباب اليوم هم مستقبلنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إقبال حيدر، عضو مجلس الشيوخ في باكستان.

السيد حيدر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن موجودون هنا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وهذه المناسبة هامة لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن، وللتصدي للتحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا.

لقد برز وعي كبير في السنوات العشر الماضية لمشاكل الشباب. ومع ذلك، لا يزال العمل المنصب على الشباب على نطاق عالمي ضعيفا. وتتمثل المهمة الموكولة إلينا في إدراك الأهمية الحاسمة لهذا الموضوع، ووضع استراتيجيات حتى يبرز شباب العالم في السنوات العشر المقبلة بوصفهم مساهمين في مجتمعاتنا ومستفيدين منها على حد سواء.

إن شبان وشابات اليوم، حسبما توافق عليه الجمعية، هم قادة الغد. وظروفهم تقرر مواطن القوة والضعف في المجتمع بصفة عامة. ولا يسعنا أن نأمل، بوجود شباب سيء التغذية وغير متعلم وغير مدرب، في بناء مجتمع

تقدمي وقابل للحياة. والشباب بحاجة إلى رؤيا للمستقبل، وبيئة يستطيعون أن يحققوا فيها كامل نموهم وتنميتهم.

إن ظروف الشباب محفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم. وتبقى تطلعات الشباب في البلدان النامية من دون تحقيق. فمعظمهم أميون، وعاطلون عن العمل، وخارج الاتجاه السائد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. والحرمان في بلدانهم يحملهم على الهجرة إلى بلدان أخرى سعيا للعمالة. وبرامج التكيف الهيكلي تضعف قدرة شتى البلدان على تخصيص موارد كافية للتصدي لمشكلات الشباب.

وأسواق العمل مكتظة وسيتزايد في السنوات المقبلة الضغط الناجم عمن يبحثون عن عمل. ووفقا لبيانات منظمة العمل الدولية سيتعين إيجاد أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة جديدة لاستيعاب العدد المتزايد من الشباب في البلدان النامية. وفضلا عن هذا فالشباب الذين يتوفر لديهم العمل بالفعل يتعرضون لخطرين بدنيين ونفسيين هما النبذ الاجتماعي والتهميش.

وأعداد المدارس الابتدائية والثانوية في البلدان النامية قليلة جدا. وتقتصر فرص التعليم المتقدم على قطاعات صغيرة من السكان. ويقترن انعدام الرعاية الصحية الشاملة بالمشاكل الناشئة عن تعاطي التبغ وإدمان المخدرات الأخرى. والشباب في أي مجتمع من أكثر الفئات عرضة للأمراض والعنف والموت. وتؤدي المشاكل المعقدة الناجمة عن الفقر والبطالة والهجرة والتحول الحضري وتغير الهيكل الأسري وتأكل القيم التقليدية وعدم كفاية نظم الدعم الاجتماعي إلى زيادة في انحراف الأحداث.

وقد عكفت لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العامين الماضيين على إجراء مفاوضات شاملة ترمي إلى الانتهاء من وضع مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ومشروع الوثيقة الذي حظي حتى الآن بالموافقة يحدد بحق التعليم والعمل والجوع والفقر والصحة البيئية وتعاطي المخدرات والفتيات والشابات والمشاركة الفعلية من الشباب، باعتبارها أهم مصادر القلق للمجتمعات والحكومات والمجتمع الدولي. ولتحقيق النتائج المرجوة في هذه المجالات نحتاج إلى تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والدولي بأسلوب منسق. وينبغي أن يوضع التأكيد على تدابير إدماج الشباب لا على تدابير مخصصة ومجزأة.

وفي المحافل الدولية يشهد المرء عند طرح قضية محددة، كالشباب مثلا، ميلا إلى تحليل المشكلة واقتراح الحلول لها بمنأى عن غيرها. فعلينا أن ندرك أن الشباب والنساء والمعوزين والمجموعات الضعيفة الأخرى، جميعهم جزء من كل لا يتجزأ ويحتاج إلى اتباع نهج كلي وشامل. وفي هذه العملية يتعين تحديد بعض المجموعات لتكون موضع الاهتمام الخاص والدعم. ويجب أن يتم هذا في سياق شامل لتخطيط الاقتصاد الكلي والتنمية وإطار للاقتصاد الصغير ومحيط اجتماعي وبيئة دولية مؤاتية.

ونرى أنه ينبغي إيلاء أعلى الأولويات لتوفير التعليم للجميع. وهذا لا يتطلب إصلاح نظم التعليم فحسب بل وزيادة التشديد على التدريب على مختلف المهارات والتكنولوجيات وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وسائر قطاعات المجتمع المدني. والتعليم مجال يمكن للدعم الدولي أن يؤدي فيه دورا محوريا في الاستثمار الطويل الأجل في مستقبل الشباب. فبتعليم شبابنا يمكن أن نشكل مجتمعا أكثر انتاجية ومسؤولية اجتماعية. كما أن هذا من شأنه أن يكفل التفاعل المفيد بين مجموعات الشباب في جميع أنحاء العالم. وبالإمكان أن يستعمل التعليم أداة لغرس القيم التي تعد الشبان والشابات لأداء دورهم في عملية التنمية وحل المنازعات وصنع السلام. وقيمة التعليم في ميدان حقوق الإنسان كبيرة للغاية في إطار حملتنا الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

والمجال الهام التالي هو إيجاد العمالة المنتجة. ونحن بحاجة إلى تعزيز أو إنشاء آليات تيسر الائتمان للشباب وبالتالي تشجعهم على بدء المشاريع والأعمال التجارية. وعلى الحكومات أن توجد الطلب الفعلي إذا أرادت توفير العمل في قطاعات الانتاج وفي تسويق السلع والخدمات. والشباب في البلدان النامية يواجهون مشاكل إضافية تتعلق بالبطالة الموسمية والبطالة المقنعة والعمالة الناقصة ويمكن حل هذه المشاكل بتدخل من الحكومة وببرامج المساعدة الدولية.

وفي ميدان الصحة ينبغي أن يكون الهدف هو توفير رعاية صحية شاملة. وبما أن هذا الطلب كبير بالنسبة لكثير من البلدان فمن الضروري أن ينصب التركيز أولا على الخدمات الصحية الأساسية. وبوسع الرعاية الصحية الأولية إذا اقترنت بالإصحاح وتوفير مياه الشرب النقية أن تقطع شوطا كبيرا في مكافحة الأمراض والعلل بين الشباب. ففي البلدان النامية يتعرض كثير من السكان لخطر الملاريا والكوليرا والتيفويد. والاهتمام غير كاف

بالقضاء على هذه الأمراض. كما أن تعاطي المخدرات آفة خطيرة أخرى تلحق بالشباب آثارا ضارة. فينبغي تعزيز برامج التعليم والتأهيل لإنقاذ الشباب من هذه الشرور.

وتأتي ذروة القلق من انتشار الفقر والجوع في البلدان النامية. يعيش مليار شخص في العالم في ظروف الفقر المدقع. والشباب هم الذين يتأثرون مباشرة بهذه الظروف التي تحبط نموهم وتقلل مشاركتهم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا لذلك أن نضاعف جهودنا لاستئصال الفقر؛ بتنفيذ تعهداتنا في كوبنهاغن. وليس هناك من طريق مختصر لاستئصال الفقر بين الشباب. وإذا كانت المسؤولية الأولى عن استئصال الفقر تقع على الحكومات الوطنية فالواجب علينا أن نعتمد استراتيجية عالمية للقضاء على الفقر تؤثر في نهاية المطاف على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

ويجب أن يقوم الإدماج الاجتماعي للشباب على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وأضعف المجموعات بين الشباب هن الفتيات والنساء اللائي يتعرضن لشتى صور التمييز. فهناك محرمات كثيرة تعوق مشاركتهن الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فيتعين إزالة هذه الحواجز بجهود صارمة على أعلى مستويات رسم السياسات وعلى مستوى القاعدة الشعبية.

وتولي حكومة باكستان بقيادة رئيسة الوزراء بناظير بوتو الأولوية لمشاكل الشباب. فالشبان والشابات كانوا دائما السند لحزب الشعب الباكستاني بسبب بيان أهدافه التقدمية. فنحن دائما نشرك الشباب في اتخاذ القرارات بتشجيعهم على المشاركة في جميع العمليات السياسية.

وبرنامج العمل الاجتماعي للحكومة الباكستانية الذي يتكلف ٨ بلايين من الدولارات يعالج الاحتياجات العاجلة للسكان بمن فيهم الشباب في مجالات توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية وإمدادات المياه والإصحاح. والغايات الأساسية لهذا البرنامج هي استئصال الفقر وإزالة وجوه الظلم القائم على الانتماء الجنسي وتشجيع التنمية الريفية وتوفير الحماية البيئية. والجانب الأساسي في برنامج العمل الاجتماعي هو نشر التعليم الابتدائي على أوسع نطاق والتعجيل بقيد الفتيات في المدارس. وفي عام واحد لا غير أنشئت ١٠ ٨٠٠ مدرسة ابتدائية جديدة في شتى أرجاء باكستان. ويجري افتتاح أربعة وثلاثين ألف مدرسة جديدة. ولتحقيق غاياتنا من تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠ زدنا المخصصات للتعليم بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا.

وستفتتح لجنة لمحو الأمية ١٠ ٠٠٠ مركز غير رسمي للتعليم الأساسي ومحو الأمية في مدة عام واحد. وأنشئت خمس مؤسسات تعليمية للتشجيع على المشاركة بين القطاعين العام والخاص على أساس الحصول على منح متساوية. كما يحظى التعليم المهني والفني بالاهتمام بغية تزويد الشباب الذي يترك المدرسة بمهارات يحتاج إليها. وطبقت ست عشرة جامعة نظام التمويل الذاتي في فروع التكنولوجيا والعلوم. وتقدم جامعة مفتوحة لها شبكة منتشرة في أنحاء البلد التعليم على المهارات من خلال برامج للتعلم عن بعد، وهي تمنح دبلومات ودرجات علمية من المستوى الأساسي وحتى الدراسات العليا.

وهناك فئة من أصحاب الأعمال تعرف "بمنظمي الأعمال الجدد" يجري تطويرها بمساعدة المنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، توجد مجموعة متكاملة من الخدمات تتضمن تشجيع العمالة الذاتية، والإعلام والتعريف، والائتمان ورأس المال المستخدم تجاريا، وتطوير التدريب والتسويق. وتقدم التسهيلات الائتمانية للشباب عن طريق المصارف وشركات الإقراض وشركات الأعمال التجارية الصغيرة.

ويلقى تعليم الإناث ورعايتهن الصحية اهتماما خاصا في باكستان. وقد خصصت نسبة ٦٠ في المائة من أرصدة برنامجنا للعمل الاجتماعي لتعليم الإناث القراءة والكتابة. فضلا عن ذلك، وفي ظل المشروع الوطني للعاملين في مجال الصحة، الذي اتخذت زمام مبادرته رئيسة الوزراء، يجري تدريب ١٠٠ ٠٠٠ فتاة على تقديم مجموعة من الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية للسكان. و ٧٥ في المائة من المدارس الجديدة التي تنشأ خلال الأعوام الثلاثة القادمة ستكون للبنات. ولدينا ٩٣٢ مشروعا تستهدف النهوض بالمرأة من خلال برامج مثل توليد الدخل، والمعرفة التقنية، والتدريب المهني، واستخدام الحاسوب، والرعاية الصحية.

وتنفذ حكومة باكستان أيضا خططا لضمان حقوق الجانحين الشباب وكفالة إصلاحهم وإعادة تأهيلهم. وقد رفعت الحكومة إلى البرلمان قانون الأطفال الجانحين الذي يقضي بمنع توقيع عقوبة الإعدام أو العقوبات المشددة على الأحداث الجانحين تحت سن السادسة عشرة.

وتتطلب كل هذه التدابير التي اتخذتها حكومة باكستان جهودا حازمة ودائمة، واشتراكا من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ودعما معززا من المجتمع الدولي. وتلعب الموارد دورا جوهريا في تحديد نجاح البرامج التي تستهدف النهوض بالشباب واندماجهم في المجتمع. ومشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها يوفر نقطة البداية وأساسا ممتازا للتعاون. ومع ذلك، يجب ألا تقتصر الجهود الدولية على المناقشات على مستوى السياسة العامة، والأبحاث وجمع البيانات. وتكمن الإجابة في التعاون التقني وبرامج التدريب على المستوى التشغيلي. ويمكن للمساعدة التقنية الدولية المعززة وللخدمات الاستشارية أن تدعم على نحو حاسم القدرات الوطنية والأساس المؤسسي لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف حل مشاكل الشباب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية، السيد إحميدة.

السيد إحميدة (الجماهيرية العربية الليبية): أولا، أود أن أشير إلى إحياء الشعب العربي الليبي يوم أمس لذكرى أكبر عملية نفي تعرض لها الليبيون على أيدي الفاشية الايطالية، حيث تم نفي ما يزيد على ٦٠٠٠ مواطن ليبي بعيدا عن أسرهم وذويهم، ولا يعرف مصيرهم حتى هذا اليوم. وقد كان من بين هؤلاء من هم في عز الشباب. وتم نفيهم، لا لجرم ارتكبوه، وإنما لمقاومتهم الفاشية وكفاحهم من أجل الاستقلال والحرية.

لقد كان الاحتفال بالسنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥، واحتفالنا اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لهذه السنة، مواصلة لاهتمام الأمم المتحدة بالشباب الذي بدأ سنة ١٩٦٥ باعتماد الجمعية العامة إعلان إشراب الشباب مُثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب.

إن عدد الشباب في العالم يقدر اليوم بما يفوق بليون نسمة، أي ١٨ في المائة من مجموع سكان العالم. وهم يمثلون العناصر الفاعلة الرئيسية للتغير الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويواجه شباب اليوم مشاكل خطيرة في مقدمتها الفقر ومحدودية فرص التعليم والتدريب، ومحدودية فرص الحصول على عمل وعلى الخدمات الاجتماعية والصحية، مما أدى إلى انتشار ظواهر خطيرة بين الأحداث والشباب مثل إساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث والعنف.

وبالرغم من التقدم الذي حققته البشرية في العديد من المجالات، فإن الرخاء لم يشمل كل الشعوب ولا كل الفئات الاجتماعية. فالهوة تزداد اتساعا بين الفقراء والأغنياء، وبين الدول المتقدمة والدول النامية. ولا يزال يوجد في عالم اليوم أكثر من بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. ويوجد أكثر من ١٢٠ مليون نسمة متعطلين رسميا عن العمل، ناهيك عن البطالة المقنعة. وأعداد كبيرة من هؤلاء الفقراء وهؤلاء العاطلين هم من الشباب، بينهم شباب متعلم ومثقف.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تمر بها غالبية الدول، خصوصا الدول النامية، أثَّرت على حياة كل الفئات الاجتماعية بما فيها الشباب الذين انتشرت بينهم البطالة، وإساءة استعمال المخدرات، والبغاء، والاتجاه إلى العنف، وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا لوضع سياسات وخطط وطنية لحشد الموارد والطاقات لمواجهة هذه المشكلات ومعالجتها.

إن مشكلة البطالة بين الشباب التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، يجب أن تحظى بالأولوية العليا. إن تدفق الشباب على سوق العمل أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية حادة. كما فرض التقدم العلمي والتقني السريع تحديات جديدة لا بد لنظام التعليم والتدريب أن يواجهها، وإلا فإن البطالة ستتفاقم بين الشباب وستؤدي إلى علل اجتماعية كثيرة مثل التهميش والفقر وضياع طاقات الشباب وانحرافهم. ومن ثم فإن توفير التعليم وإصلاح محتوى التعليم والمناهج الدراسية بالتركيز على محو الأمية العلمية وتعليم الشباب القيم الأخلاقية والإنسانية واكتساب المهارات الجديدة، يجب أن يكون على رأس الأولويات الوطنية.

إن الشباب جزء من المجتمع. والمشاكل التي تواجههم لا يمكن معالجتها إلا باتباع نهج اجتماعي واقتصادي متكامل. وقد كان انعقاد قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في الربع الأول من هذا العام فرصة دولية لإقرار برنامج عمل متكامل لتحقيق التنمية الاجتماعية لكل فئات المجتمع. وقد جاء على رأس أولويات البرنامج هدف القضاء على الفقر في العالم والالتزام باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وتحقيق التعاون الدولي في سبيل تحقيق هذا الهدف، وتركيز الجهود والسياسات على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعلى تلبية الاحتياجات

الإنسانية للجميع. إن اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها في قمة التنمية الاجتماعية سيعود بالتأكيد بنتائج إيجابية على الشباب وتحقيق مشاركتهم الكاملة في تنمية مجتمعاتهم والرفع من مستواها.

إن الشباب هم العناصر الفاعلة في تغيير المجتمع وتطوره كما سبق القول. لذا، فقد أولت الجماهيرية العربية الليبية عناية خاصة بهم، ويبدأ ذلك من مراحل نموهم الأولى. وبما أننا نؤمن بأن التعليم والتربية هما الأساس الأول لبناء الأجيال القادمة، فقد قررنا مجانية التعليم في كل مراحله. كما تم إقرار إلزامية التعليم الأساسي. وبما أن تربية وتنشئة الأطفال والشباب تعتمد على وجود أسرة متماسكة، فقد تضمنت القوانين الليبية العديد من النصوص التي تحمي الأسرة وتعزز تماسكها. وانطلاقا من إيماننا بأن توفير بيئة صحية ضروري لنشأة الفرد، فإن الخدمات الصحية تقدم بالمجان لكل المواطنين.

إن هذه الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية تعيقها وتهددها عقوبات ظالمة فرضها مجلس الأمن بضغط من بعض الدول الكبرى التي تهيمن اليوم على الأمم المتحدة. وقد أدت هذه العقوبات إلى آثار ضارة على كل فئات المجتمع الليبي، وقد فاقت الخسائر المادية حتى الآن عشرة بلايين دولار، ناهيك عن الخسائر البشرية التي تمثلت في تزايد قتلى حوادث الطرقات ومن ماتوا وهم ينتظرون السفر للعلاج في الخارج أو ينتظرون وصول الدواء.

إن عدم توفر بيئة دولية ملائمة يسودها الاحترام المتبادل بين الدول، وحل الخلافات بينها بالحوار والتفاوض، والاحترام التام لثقافات الشعوب وتقاليدها ومعتقداتها، والابتعاد عن فرض قيم وتقاليد معينة على شعوب العالم، لن يؤدي إلا إلى المزيد من المشاكل والمعاناة والتوتر. فدعونا نسعى لأن نورث الشباب عالما يسوده العدل والسلام والحرية، ويخلو من الفقر والأمراض والحروب والمنازعات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتونس، السيد عبد الله.

السيد عبد الله (تونس): يسعدني بمناسبة احتفالات المنتظم الأممي بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب وفي الفترة التي تحتفل فيها تونس كبقية الدول الأعضاء بالذكرى الخمسين لانبعاث الأمم المتحدة يسعدني أن أستحضر أمامكم معاني الإكبار والتقدير التي أعرب عنها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وهي مشاعر تكنها تونس على الدوام للمنظمة الدولية ولجهودها المحمودة من أجل مطامح الإنسانية قاطبة وآمال الشباب بوجه خاص في الرقي والأمن والسلام. وإن فيما وجدته تونس من سند من منظمة الأمم المتحدة زمن الكفاح التحريري وفيما قدمته أجهزتها المختصة من دعم متواصل لمجهود تونس الإنمائي، ما يجعلنا نؤكد دوما تعلقنا الثابت بميثاق المنظمة وعملنا لتحقيق أهدافها، كما تبرزه مشاركاتنا المتجددة في عمليات حفظ السلام في العالم.

لقد انطلقت تونس منذ استقلالها عام ١٩٥٦ في معركة تنموية شاملة لتحرير الإنسان التونسي من مظاهر الجهل والفقر والمرض، ولتوفير كرامة العيش، وبناء أسس الدولة الوطنية العصرية في إطار استراتيجية تنموية شاملة تقوم بالأساس على النهوض بالرصيد البشري في سياق نظرة شاملة تسعى إلى بناء مجتمع متضامن ومتوازن يشمل جميع الشرائح دون إقصاء.

ولما كانت تونس أمة فتية تمثل شريحة الأطفال والشباب فيها ثلثي السكان تقريبا، وتبلغ نسبة الأقل من ٢٠ سنة فيها ٤٥,٥ في المائة، وتضاهي الشريحة العمرية من ١٥ - ٢٩ سنة ربع السكان، فإن جهود الدولة على امتداد ثلاثة عقود من العمل الإنمائي اتجهت بشكل خاص إلى رعاية الشباب باعتباره الثروة الحقيقية للبلاد. ولقد حققت تونس في هذا المجال نتائج ملحوظة خاصة في مجالات التعليم والتربية والرعاية الصحية، وقاية وعلاجا، وخلق فرص التكوين والتشغيل وغيرها من المجالات التي ساهمت في نحت إنسان تونسي جديد ينعم بمقدار وفير من الاستقرار والتوازن.

وإن ما أقرته تونس العهد الجديد من إصلاحات وما تم اتخاذه من إجراءات رئاسية لفائدة الطفولة والشباب يتفق في أهدافه وأبعاده التربوية والاجتماعية مع فحوى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي بادرت تونس بالتوقيع عليها بعد ثلاثة أشهر فقط من إقرارها، وتولت التصديق عليها يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وهو التاريخ الذي أصبح موعدا سنويا لعيد الطفولة ببلادنا، تجسيما للمكانة التي توليها الدولة للطفولة في اختياراتها واهتماماتها.

كما أنه بالإمكان التأكيد على أن السياسة الشبابية التي تنتهجها تونس منذ تحول السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ على وجه الخصوص تسعى في اختياراتها الحضارية وأبعادها الاجتماعية والتربوية والاقتصادية إلى تجسيم الشعار الذي اختارته المجموعة الدولية للسنة الدولية للشباب منذ عشر سنوات وهو "المشاركة، التنمية، السلم".

وانطلاقا من الإيمان بأن مراحل حياة الفرد من الطفولة إلى الشباب إلى الكهولة كل لا يتجزأ يخضع إلى منطق التفاعل والتكامل، بما يضمن التوازن النفسي والاستقرار الاجتماعي للأفراد والجماعات، فإن السياسة الشبابية في تونس قوامها التكامل بين مراحل التنشئة والتفاعل بيئن البيئات الثلاث والاعتناء المكثّف بالقطاعات الاجتماعية التي يخصص لها ٥٥ في المائة من ميزانية الدولة للتسيير، وخاصة التربية التي تستأثر وحدها منذ الاستقلال بحوالي ٧ في المائة من الناتج الداخلي الخام و ٢٥ في المائة من ميزانية الدولة.

وعلى هذا الأساس فإن سياسة رعاية الطفولة والشباب في تونس تستند إلى جملة من الثوابت والقيم لعل من أبرزها:

- تنشئة الطفل والشاب على الاعتزاز بالانتماء لتونس وتكريس القيم الحضارية والهوية الأصيلة لشعبنا، وعلى الوفاء للوطن والولاء له، والحفاظ على مكاسبه، والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا وعربيا وإسلاميا مع التشبع بقيم التحابب والتضامن.

- إعداد الطفل والشاب لحياة مسؤولة وتدريبه على سلوك المواطنة في مجتمع مدني متكافل تسوده قيم العدل والاعتدال والتسامح.

- تربية النشء على الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتبصير بمسؤولية الفرد تجاه ذاته وأسرته ومجتمعه، وتدريبه على مقومات الديمقراطية فكرا وعملا.

- تنشئة الطفل والشاب على خصال العمل والمبادرة وأخلاقيات الكسب المشروع وروح التعويل على الذات.

- تهيئة الشباب لتفهم القضايا العادلة ومناصرتها، ونبذ جميع أشكال الحيف والتمييز والاستغلال وتقديس حق البشر في العيش في كنف الكرامة والمساواة باعتبار ذلك أحد المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وإن من أهم مقومات السياسة الشبابية في تونس العهد الجديد التمسك بالطرح الصحيح والجريء لقضايا الشباب وتبيين حاجاته الحقيقية ورصد مواقفه من مختلف القضايا الوطنية والدولية.

ولقد تسنى لتونس تحقيق مقدار من التواصل مع الشباب عبر برامج الحوار التي اتخذناها منهجا سياسيا وتربويا في الآن ذاته، لما يوفره الحوار للشباب من فرص التعبير عن شواغله بمسؤولية، والتدرب على السلوك الديمقراطي.

وقد انطلق عهد الحوار مع الشباب بصورة عملية سنة ١٩٨٨ التي أعلنها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي "سنة الحوار مع الشباب" إيذانا بفتح عهد جديد في مقاربة المسألة الشبابية.

ولئن كان الحوار مع الشباب في حد ذاته شكلا متميزا من أشكال المشاركة الشبابية في الحياة الوطنية، فإن تونس حرصت على إيجاد الفرص وبعث الهياكل الاستشارية والتنفيذية التي تمكن الشباب التونسي من حقه الطبيعي في تحديد الاختيارات الوطنية والمشاركة في صنع مصيره وبناء مستقبله في ظل الجدية والديمقراطية وتكافؤ الفرص.

وعلى هذا الأساس تقرر، منذ سنة ١٩٨٧، تخفيض سن الترشيح لعضوية مجلس النواب من ٣٠ الى ٢٥ سنة ولعضوية المجالس البلدية من ٢٨ الى ٢٢ سنة. ثم حرصت حكومة العهد الجديد بتونس على تمثيل الشباب في سائر الهياكل الاستشارية الموجودة وبعث هياكل جديدة تمكن الشباب بأنشطتة وقناعاته المختلفة من المشاركة في التفكير والتصور والقرار.

وعلى صعيد آخر فإن السياسة الشبابية بتونس تميزت خلال السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص بحفز همة الأطفال والشباب للعمل والابتكار والإبداع في مجالات العلوم والفنون والثقافة والرياضة وغيرها، وذلك بإيجاد فرص التكريم والمكافأة واستحداث الجوائز التقديرية والتشجيعية الخاصة

بالشباب، مثل جائزة رئيس الجمهورية للشباب وجائزة رئيس الجمهورية للروح الرياضية، إضافة الى فرص التكريم التي كثيرا ما تتوفر لأطفال تونس وشبابها المتميزين أو المحتاجين الى الرعاية من جهات الجمهورية ومن جميع الشرائح الاجتماعية بما في ذلك أطفال مناطق الظل والأطفال فاقدو السند الذين يحظون بلقاء سيادة رئيس الجمهورية في العيد الوطني للطفولة وعيد الشباب وبعض المناسبات والأعياد الدينية والوطنية الأخرى.

تلك مجموعة من القيم والثوابت تمثل أهم مرتكزات السياسة الشبابية في تونس. وانطلاقا منها يسعدني أن أتولى أمام الجمعية العامة الموقرة استعراض أهم الإنجازات التي ميزت العمل الشبابي بتونس خلال السنوات العشر المنصرمة، وهي حصيلة تجربة وطنية كفيلة بإثراء تجارب غيرها من الدول والاستفادة في الآن ذاته من تجارب الدول بمنطلقاتها المتنوعة وظروفها وقضاياها الخصوصية.

ففي مجال التربية والتعليم أشرنا الى أن تونس ترصد لهذا القطاع حوالي ربع ميزانية الدولة سنويا، وهو اختيار ثابت في السياسة التونسية جعل اليوم واحدا من كل أربعة تونسيين يؤم المدارس.

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه أيضا في مسيرة التعليم بتونس خلال السنوات العشر الأخيرة جملة الاصلاحات التربوية الشاملة التي شهدها قطاع التعليم على مستوى الهيكلة والبرامج والتشريعات توجت بصدور قانون توجيهي جديد، بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩١، ينص بالأساس على تكفل الدولة بضمان حق التكوين المدرسي مجانا لكل من هم في سن الدراسة. وهذا القانون يقر إلزامية التعليم للطفل الى نهاية المرحلة الأساسية من ٦ الى ١٦ سنة مع ترتيب إجراءات جزائية إزاء من يخل بذلك من أولياء الأمور.

وعلى مستوى التعليم العالي فإن بالإمكان الإشارة الى إصدار القانون الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي واستحداث منصب كاتب الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا، ومجموعة من الهياكل الجامعية ومؤسسات البحث العلمي وبعث مدينة العلوم. وقد تطور عدد الطلبة من ٤١ ٠٠٠ سنة ١٩٨٦ الى ١٠٣ ٠٠٠ طالبا حاليا. والجدير بالذكر أن ١١ في المائة من الشبان الذين يتراوح سنهم بين ١٨ و ٢٤ سنة يؤمون حاليا الجامعة وسترتفع هذه النسبة الى ١٥ في المائة عام ٢٠٠٠.

وإلى جانب الإجراءات المتعلقة بتهيئة المناخ الملائم للتربية والتعليم، تم توسيع وتعصير قطاع التكوين المهني وتحسين نوعيته حتى يساهم بفاعلية أكبر في إكساب الشباب المهارات والخبرات التي يستوجبها الاقتصاد والتي تمكنهم بالتالي من الاندماج بسهولة في الحياة النشيطة. ولهذا الغرض صدر قانون توجيهي للتكوين المهني لإرساء منظومة متكاملة للتكوين المهني ووحدت الأحكام المنظمة لمختلف صيغ التدريب الهادف الى التشجيع على إدماج الشباب وتشغيله، واستحدثت وكالة للتكوين المهني وأخرى للتكوين المستمر.

وسعيا الى تنشيط سوق الشغل تم إحداث وكالة للتشغيل تعمل على إدخال برنامج اصلاحي شامل على مصالح التشغيل وعلى تطوير مهمة الإعلام والتوجيه المهني والمساهمة في التشجيع على بعث المؤسسات الصغرى.

أما بخصوص الرعاية الصحية للأطفال والشباب فقد بذلت تونس جهودا مرموقة في مجالات الطب الأساسي والوقائي على وجه الخصوص، لا سيما رعاية الأم والطفل وتعميم التلقيح ضد الأمراض ونشر الخدمات في مجال تنظيم الأسرة. وبالتوازي فقد وجهت جهود الدولة الى تحسين ظروف العيش لما لذلك من مردود إيجابي على صحة المواطن عامة وصحة الأطفال بصفة خاصة. ومن المؤشرات المعبرة عن ذلك مثلا توفر الماء الصالح للشرب في البيوت بنسبة تتراوح بين ١٠٠ في المائة في المدن و ٨٠ في المائة في الأرياف.

ومن نتائج هذه السياسة الصحية أننا توصلنا في سنة ١٩٩٤ مثلا الى القضاء على أمراض الأطفال نهائيا وبلوغ معدل تغطية بالتلقيح ضد الأمراض تتراوح بين ٩٨ و ٩٩ في المائة حسب الأمراض الملقح ضدها، وتخفيض نسبة وفيات الرضع الى ٣٢ في الألف بعد ما كانت ٥١,٦ في الألف سنة ١٩٨٥ وتخفيض نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنوات الى ٣٨ في الألف.

وعلى صعيد الرعاية الاجتماعية فإن حماية الفئات الضعيفة من الإقصاء والتهميش والتمييز من ثوابت سياسة تونس الاجتماعية. لهذا شملت الرعاية المعوقين بما يكفل حقهم في التعليم والتأهيل والتكوين المهني وفي الحصول على شغل. وكرس المشرع التونسي المساواة في الفرص والمعاملة بينهم وبين الأشخاص العاديين إذا كانت إعاقتهم تمنعهم من ممارسة هذه الحقوق في ظروف عادية. وأحدث المجلس الأعلى

للمعاقين، ومعهد النهوض بالمعاقين بقصد إشراك المعاقين في السياسة المتعلقة بهم وضمان تكوينهم وتأهيلهم.

وقصد حماية الأطفال والعمال الشبان من الاستغلال الاقتصادي نظم المشرع التونسي عمل هذه الفئة من العمال في اتجاه حمائي. ويتضمن التشريع التونسي المستوحى من التشريع الدولي أحكاما تتعلق بالسن الأدنى للقبول في العمل بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالفحص الطبي للقبول في العمل، وبحظر العمل الليلي للأطفال، وبإجراءات حماية صحتهم وسلامتهم، وبالإجازة السنوية وأجور العمال.

وفيما يتعلق بحماية الطفولة فإن سياسة تونس ترتكز بالأساس على دعم استقرار الأسرة وتحسين ظروف عيشها وتوعية أولياء الأمور للاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه أبنائهم. وفيما عدا ذلك فإن الدولة ركزت مجموعة من الآليات الاجتماعية والقضائية الملائمة للتدخل في حالة حدوث تقصير من الأسرة.

ولا شك أن أهم إنجاز على الإطلاق في مجال حماية الطفولة في السنوات العشر الأخيرة هو قرار سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وضع قانون لحماية الطفل معروض مشروعه حاليا على مجلس النواب لمناقشته والمصادقة عليه قريبا. وينتظر أن يشهد قطاع حماية الطفولة دعما كبيرا ونقلة نوعية بفضل ما سيوفره هذا القانون من مكاسب للطفل التونسي.

أما في مجال الأنشطة الترفيهية والتثقيفية فقد دأبت تونس على إيلاء مؤسسة الوقت الحر ما تستوجبه من عناية ورعاية على مستوى البنية الأساسية والتجهيزات وتكوين المنشطين الثقافيين ومربي الشباب في المدارس والمعاهد العليا المتخصصة، مما ساعد على بعث شبكة من هذه المؤسسات منتشرة عبر أرجاء البلاد في المدن الكبرى والأحياء السكنية وفي القرى والمناطق الريفية على حد السواء، بما في ذلك نوادي الأطفال ودور الشباب والثقافة ومراكز التخييم وحافلات دور الشباب المتنقلة عبر الأرياف ونوادي الشباب الريفي.

وأود التركيز في هذا المجال على الجهود المبذولة في اتجاه الأطفال والشباب بالمناطق الريفية ومناطق الظل. فقد انطلقت تجربة التنشيط الريفي في تونس بواسطة حافلات مجهزة للغرض منذ منتصف السبعينات وتوفقت الى تأسيس حركية تنشيطية وثقافية ورياضية في المحطات الريفية التي تتوقف عندها. ومنذ منتصف الثمانينات شرعنا في تركيز بنية أساسية للتنشيط بإحداث النوادي الدائمة للشباب في أعماق الريف وتجهيزها وتأهيل المنشطين والمتطوعين والمتعاقدين لتسييرها.

وعلى صعيد الرياضة والتربية البدنية فإن ما بذلته تونس للنهوض بقطاعات الرياضة بجميع أصنافها لا ينبع فقط من قناعتنا بحق الفرد والمجموعة في تعاطي النشاط الرياضي وأهمية ذلك في سلامته وتوازنه، بل كانت السياسة الرياضية بتونس دائما يحدوها الإيمان بدور الرياضة في تقريب الشعوب وتحابيها وتوفير فرص التعارف والتنافس الشريف بين شباب العالم، لأن الرياضة نشاط كوني كفيل بتدريب الشباب على تجاوز الفوارق واحترام الخصوصيات العرقية والدينية والحضارية وغيرها.

ولقد عملت تونس على مراجعة التشريعات المتعلقة بالرياضة والتربية البدنية بما يضمن المزيد من فرص ممارسة الرياضة في المجالات المدرسية والجامعية وفي الرياضة المدنية والنخبوية وفي قطاع الرياضة للجميع.

وعلى مستوى البنية الأساسية والتجهيزات فإنني أكتفي بالإشارة الى ما بذلته تونس من جهود لتهيئة المركبات والملاعب والمسابح وخاصة القاعات الرياضية المتعددة الاختصاصات، فضلا عما ستبذله المجموعة الوطنية من جهود لتشييد مدينة ٧ نوفمبر الرياضية الجديدة التي ستكون جاهزة لاستضافة الدورة الرابعة عشرة لألعاب البحر الأبيض المتوسط لسنة ٢٠٠١.

إن شباب العالم، إذ يساهم اليوم في احتفالات منظمتنا الأممية بتتويج نصف قرن من جهود حفظ السلم العالمية، يرنو ولا شك لفتح عهد جديد، يأمل الشباب أن يكون عهدا للتضامن والتعاون والوفاق ولمزيد من التقارب والتسامح.

والذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب تسمح اليوم بالتأكيد على جسامة مسؤولياتنا جميعا إزاء ما يواجهه شباب العالم اليوم من قضايا ومشاكل مثل البطالة، والافتقار الى فرص التعليم والتدريب، ورداءة الخدمات الصحية، وسوء التغذية، لا سيما وقد برهنت التحولات التي يشهدها العالم أن الشباب يظل في نهاية الأمر مركز الثقل في منظومة التفاعل والارتباط العضوي بين التنمية والديمقراطية والاستقرار الداخلي والسلم العالمية.

فعسى أن تكون الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب خير مناسبة لتجديد العهد مع شباب العالم وخير ميثاق بين الدول الأعضاء للانخراط في "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" بعد مناقشته وإثرائه والمصادقة عليه. وإن تونس تغتنم الفرصة لتؤكد تأييدها لما ورد بمشروع هذا البرنامج من توجهات وأهداف سامية ومن خطط عملية تتماشى مع السياسة المتبعة في تونس العهد الجديد.

وإذا ما كان واجب الإنصاف نحو شبابنا يدعونا اليوم الى تجديد الثقة في قدرات الشباب ورهافة حسه وتوقه الدائم الى الأفضل ودوره الحاسم في بناء عالم جديد يستطاب فيه العيش، فإنه يسعدني حقا أن أختم هذا البيان بمخاطبة الشباب نفسه لأجدد له النداء الذي كان الرئيس زين العابدين بن علي قد توجه به من قصر قرطاج الى شباب العالم يوم غرة تموز/يوليه ١٩٨٩ قائلا:

"أيها الشباب إن مستقبل العالم بين أيديكم فكونوا أمناء عليه".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للمغرب، السيد السنوسي.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد حظي الشباب منذ عام ١٩٥٩ باهتمام خاص من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودور الشباب في النهوض بمثل السلام والتفاهم المتبادل بين الشعوب، معترف به من قبل المجتمع الدولي في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة مستعرة، وكانت الريبة والخصومة تحكمان العلاقات الدولية.

واليوم، أصبح اشتراك الشباب في بناء عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي بينت لنا فيه المشاكل العديدة للتنمية بوضوح أن هناك صلة لا تنفصل بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يجب أن نعترف بأن الشباب يمكن أن يشارك، ويجب إشراكه، في الجهود الوطنية والدولية الرامية الى إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق تنمية عالمية وإحداث التقدم للبشرية كلها.

ويمثل الشباب في جميع أنحاء العالم مصدرا بشريا له أهمية بالغة، ومن ثم ينبغي لنا أن نطور إمكانياته الى أقصى حد ممكن وأن نعزز اندماجه في المجتمع كشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية العالمية المتناسقة والامنة للشعوب والمجتمعات.

وعلى أساس هذه المبادئ أعلن المجتمع الدولي بحماس عام ١٩٨٥ السنة الدولية للشباب بغية النهوض بمبادئ السلام وبالتفاهم والتعاون فيما بين الشبان، ولفتح آفاق عريضة أمامهم ليثبتوا أنهم عوامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعهم، والمستفيدون من تلك التنمية أيضا.

والعقد الذي مضى وكان شعاره "المشاركة، التنمية، السلام" سجل، بالتأكيد، بعض الانجازات وبصفة خاصة في زيادة وعي الرأي العام العالمي بمشاكل الشباب. وبين فوق كل شيء إصرار الشباب على اثبات وجوده وعلى أن يرى تطلعاته وقد ترجمت الى أفعال. والاشتراك الفعال للجيل المقبل في إدارة شؤون الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤكد أن الشباب سيكون قادرا على أن يتمتع بحقوقه وأن يضطلع بالواجبات الناشئة عن تلك الحقوق.

ومشاكل الشباب تتصل اتصالا وثيقا بالوقت الحاضر لأن عدد سكان العالم ونحن على عتبة الألف الثالثة يتزايد على نحو مقلق ويوجد الآن حوالي ١,٣ بليون شاب. ولئن كان العالم لديه موارد ضخمة تكفي لضمان توسع الحضارة الإنسانية وخلودها، فإن هذا الانفجار السكاني يؤكد مسؤولية الدول عن الاستجابة للاحتياجات الملحة للشباب وضمان تقدمه الكامل في بيئة اجتماعية سليمة ومتوازنة.

وفي عالم يعاني من الاضطرابات، تنحو نزعات التطرف والانهزامية الى محاصرة الشباب وجذبه إليها وتبعده بالتالي عن مثل السلام والمساواة وتقوده صوب الإحباط وانعدام الأمن والكرب. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يركز بتصميم أكبر على هذه المشاكل التي تتزايد باستمرار وتثير بالتالي بعض القلق على مستقبل الشباب، ذلك المستقبل الملبد بغيوم تهديدات متعددة الأنواع بما في ذلك الصراعات والتعصب والأمراض المرعبة.

وعلاوة على ذلك يشكل بروز أخطار جديدة تهدد رفاه الشباب، بل وحياتهم ذاتها، مثل سوء استخدام المخدرات والعنف وانتهاك القوانين والإرهاب، مصدر قلق جسيم للدول، التي يجب أن تبدي قدرا أكبر من بعد

النظر والتفهم والعزم كيما تحمي الشباب من هذه البلايا الخطيرة.

ولا نستطيع أن نتجاهل مشكلة البطالة التي تتفشى في معظم البلدان بدرجات متفاوتة، والتي كثيرا ما تكون مبعث أنواع كثيرة من انتهاك القوانين. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، يتعين إيجاد أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة خلال العشرين سنة المقبلة لكفالة توافر الوظائف الملائمة لشباب العالم. وسيكون ذلك بمثابة تحد لجميع الدول.

ومن بين التغييرات الكبرى التي تحدث في العالم، يتعين علينا أن نولي اهتماما جديا لظاهرة تفكك الأسرة وانهيار القيم الأخلاقية، التي تترتب عليها عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن ومستقبل الشباب. وبالتالي، فإن من المحتم أن نحافظ على هذه القيم الأخلاقية التي قامت على الدوام بدور رئيسي في حماية التوازن الروحي للشباب، وفي كفالة توطيد دعائم الأسرة ودورها كخلية أساسية للمجتمع.

وهذه السنة، ونحن نحتفل بالعيد الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل، وبأكثر مما عمل في أي وقت مضى، على أن يروج فيما بين الشباب مثل الأمم المتحدة وأهدافها بغية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الصراعات المسلحة - الوطنية والدولية على حد سواء - ومن العنف.

ومع ظهور أشكال جديدة من العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب، التي تؤثر على الشباب بالدرجة الأولى، والتي كثيرا ما تفضي الى نشوء أعمال عدوان واعتداء وعنف لا مبرر لها والى احساسهم بالخوف، فإن من الأهمية البالغة أن يضطلع المجتمع الدولي بإجراء واسع النطاق ومستديم لوضع حد لهذه الظواهر المزعجة. إن من واجبنا أن نعزز من احترام الشباب للحضارات الأخرى، وللأجناس الأخرى، وللتنوع العرقي الوطني والديني. ويجب القيام بذلك من خلال ثقافة تروج للمساواة بين الشباب وتتعهد اقامة صلات أوثق ما بين شعوب العالم المختلفة.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأن إدراج حقوق الإنسان في البرامج المدرسية يعد خطوة لها أهمية كبيرة وينبغي تشجيعها، لأنها تيسر تنمية علاقات منسجمة ما بين المجتمعات تستند الى التسامح واحترام حقوق الآخرين وكرامتهم، والفهم والتفاهم المتبادل. وقد اضطلع المغرب - أرض التسامح - اخلاصا منه لتقاليده ومثل المساواة والإخاء العليا التي يؤمن بها، بمبادرة من هذا القبيل، إذ يجاهد باستمرار لغرس هذه المبادئ في الأجيال المقبلة.

وقد أولى بلدنا منذ استقلاله أهمية كبرى للشباب وتعليمهم وتنميتهم ولإعدادهم لتحمل مسؤولياتهم كمواطنين مغاربة أحرار فخورين بماضيهم وعلى استعداد للدفاع عن مبادئ بلادهم وقيمها، وهي المبادئ والقيم التي يسرت لهم على امتداد القرون أن يحيوا وأن يشعروا بالفخر بحضارتهم.

إننا نشعر بالغبطة من جراء ما تحقق من تقدم في وضع مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والذي سيساهم دونما شك في التغلب على الصعاب التي تعترض الشباب ومستقبلهم.

ولا يمكننا أن نتكلم عن الشباب دون أن نثير حالة خاصة، هي حالة الشابات والبنات اللاتي لا يزلن يعانين في الكثير من المجتمعات من علل التمييز الذي يقضي عليهن بالتهميش، فيحرم تلك المجتمعات من امكانات بشرية لا تقدر بثمن.

والمغرب، الذي انضم في ١٩٩٣ الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والى اتفاقية حقوق الطفل، يشدد مرة أخرى على الأهمية التي يجب أن يوليها المجتمع الدولي لمصير الشابات والبنات، بغية استنباط حلول للمشاكل المخصوصة التي تواجههن.

إن الاستجابة للتحديات الكثيرة التي يجب أن نواجهها من أجل كفالة رفاه الشباب تحتاج الى الشجاعة والفهم والى قدر أكبر من التضامن والنوازع الإنسانية. ولن ينجح العالم في تلبية رغبات الشباب الذي يطمح الى حياة كريمة وجديرة وخالية من الحرب والفقر والمعاناة، إلا من خلال هذه النوازع الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونورابل ك. ك. تشامبالو، عضو البرلمان ووزير الشباب والرياضة والثقافة في ملاوي.

السيد تشامبالو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقع ملاوي في الجزء الجنوبي من افريقيا. وتحدها موزامبيق من الجنوب وتنزانيا من الشمال وزامبيا من

الغرب. وتشير الملامح الديمغرافية الى أن أكثر من نصف السكان يقل عمرهم عن ٢٥ سنة، وهو ما يبين بوضوح أن ملاوي أمة شابة. ورغم التفوق العددي للشباب، فإن حالهم يشير الى نقص في الفرص الأساسية ضاعفت من حدته مجموعة متنوعة من الظروف التي تمسهم مسا وثيقا، وأشيعها الفقر.

ويواجه شباب ملاوي وفرة من التحديات، تتراوح، من جملة أمور، ما بين البطالة وعدم كفاية الفرص التعليمية المهمة، الى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وسوء استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية، وعدم مشاركتهم في صنع القرارات.

ويفاقم من سوء فرص العمالة الرسمية وغير الرسمية بالنسبة للشباب في ملاوي عدم كفاية الفرص التعليمية المفيدة لإعدادهم للتحديات التي سيواجهونها بعد الحياة الدراسية. وقد أدى انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس قبل ادخال العمل بمجانية التعليم الابتدائي وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة الى أن تصبح نسبة كبيرة من الشباب أميين أو شبه أميين.

ولا تقتصر التحديات التي يواجهها شباب ملاوي على التعليم والعمالة، بل تمتد الى العوامل التي تؤثر على صحتهم. وهناك انشغال متزايد بشأن صحة الشبيبة. وقد ظهر دليل قوي من مختلف نتائج الدراسات البحثية على وجود علاقات جنسية متعددة الأطراف تعوزها الحماية وتفضي الى حالات حمل غير مرغوبة وإجهاض مستحث. وقد كشف المسح الصحي الديمغرافي لملاوي في ١٩٩٢ أن أكثر من ثلث من تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة بدأوا السير بالفعل على درب تكوين الأسرة، رغما عن مخاطر الحمل المبكر والأمراض المنقولة عن طريق العلاقات الجنسية.

وكثيرا ما ورط سوء استخدام المشروبات الكحولية والمخدرات الأخرى الشباب في أضرار غير مقصودة وأعمال عنف وجريمة، مما ألحق الضرر بالعلاقات الاجتماعية وأفضى الى حالات مرض وعجز طويلة الأجل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كواني (مالي).

إن الشباب لديهم امكانية أن يصبحوا قوة حيوية وايجابية في تشكيل مستقبل الأمم، بما فيها ملاوي. ولذلك فإن تمكينهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعد أمرا بالغ الأهمية للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب. بيد أن هذا لم يكن ممكنا في ملاوي قبل ١٩٩٤.

فلم يكن لدى ملاوي أية سياسة صريحة إزاء الشباب، رغم البرامج التي اضطلع بها من قبل. وكانت القيادة السابقة قد أدلت ببعض التصريحات بشأن الشباب أصبحت النقطة التي تدور حولها البرامج الشبابية؛ بيد أن أقوالا من قبيل "يجب توجيه الشباب" و "يجب أن يحترم الشباب من يكبرونهم في السن" لم تفد إلا في إسكات الشباب وأي منظمة شبابية مستقلة. ولم تنجح "حركة الرواد الشباب الملاوية" المندثرة، وهي الهيئة الشبابية الوحيدة التي كانت قائمة في ذلك الحين، إلا في استثارة الآمال الكاذبة فيما بين الشباب عن طريق برامجها الشبابية الخادعة. وأدى انتماء المنظمة سياسيا الى الحزب السياسي الوحيد في البلاد حينئذ الى خسف البرامج الشبابية المجدية التي حاولت الحكومة أن تنفذها خسفا تاما.

لقد جعلت حكومة ملاوي الحالية تخفيف الفقر يحتل مركزا رئيسيا في برامجها الإنمائية. وهذا اعترافا منها بآثار الفقر على التحديات التي يواجهها الشباب. ويرمي برنامج تخفيف الفقر الى تمكين كل مواطن من الجنسين في ملاوي من الحصول على الضروريات الأساسية ومن أن يطور ويستغل امكانياته الكاملة ليحيا حياة منتجة كريمة ابتكارية عن طريق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويستهدف البرنامج تحويل الاقتصاد تحولا يترتب عليه تحسين مستويات المعيشة.

لقد وفرت الحكومة التعليم الابتدائي المجاني لتكفل التحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالمدارس. وترتبت على ذلك زيادة ملحوظة في الالتحاق. وبرنامج التعليم الملاوي للجميع، الذي بدأته الحكومة أيضا، سيكفل بقاء الأطفال، وبخاصة البنات، في المدارس. وتنقيح مناهج الدراسة بحيث تتضمن موضوعات أكثر اتصالا بالواقع ستمكن الشباب من إنهاء التعليم الأولي، المحدود في مداه، وقد اكتسبوا مهارات يمكنهم استخدامها في مجتمعاتهم المحلية.

ويعتبر استحداث نظام حكم ديمقراطي في ملاوي معلما على الطريق لأنه فتح عقول الشعب. فالناس أحرار في الانضمام للجمعيات وفي تكوين المنظمات فيما بينهم. وهذا أدى الى تكوين منظمات شبابية مستقلة

عديدة تعمل في مختلف المجالات التي تعني الشباب. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من ١٠ منظمات شبابية مستقلة في حين لم تكن هناك منظمة شبابية واحدة منذ عام واحد فقط. ومعظم هذه المنظمات أنشأها ويديرها الشباب أنفسهم.

وهناك معلم آخر على طريق تنمية الشباب في ملاوي هو تطوير السياسة الشبابية الوطنية لملاوي. وهذه السياسة، التي وضعت بالتشاور التام مع الشباب، والمنظمات الحكومية، والأمم المتحدة، والوكالات المانحة وبرنامج الكمنولث للشباب وغير ذلك، ترمي الى جعل هوية ومركز الشباب الملاوي - بشكل رسمي وواضح وبات - قطاعا متميزا من سياسة الحكومة، والى رسم اتجاه لأنشطة وبرامج الشباب لمختلف المجموعات ذات المصالح. وسياسة ملاوي العامة تحدد الشباب بأنهم جميع صغار السن، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، من سن ١٤ الى ٢٥ سنة. وتسعى هذه السياسة أيضا الى مواجهة التحديات الرئيسية التي تؤثر على الشباب في الوقت الحالي، مثل البطالة، وفرص التعليم، وعدم إشراك الشباب في صنع القرارات، ومرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية، والجريمة، وانحراف الشباب بشكل عام، وحمل المراهقات. وإدمان المخدرات والمشروبات الكحولية. كما تعزز هذه السياسة العامة حقوق ومسؤوليات الشباب والنماذج والأدوار الايجابية التي يضطلع بها الكبار والآباء بوصفهم قدوة.

والحكومة الملاوية، إدراكا منها لدور المنظمات الشبابية المستقلة في تكملة جهود الحكومة في تنمية الشباب، ستسن قريبا قانون مجالس الشباب لإنشاء مجلس وطني للشباب. وستكون المهام الرئيسية للمجلس - باعتباره منظمة غير حكومية - وضع وتعزيز وتشجيع وتنسيق الأنشطة الشبابية على أساس وطني، وسيرمي الى تسهيل وتشجيع التعاون بين مختلف المنظمات الشبابية.

وكما أوضحت من قبل، تؤمن ملاوي بأن لدى الشباب الإمكانية ليصبحوا قوة دينمية ايجابية. وإذا ما توافرت الظروف الصحيحة يصبح الشبان والشابات راغبين في - وقادرين على - تحمل المسؤولية عن حياتهم والإسهام بشكل ايجابي في المجتمع الذي يعيشون فيه، سواء الآن أو مستقبلا. ولهذا، يعد تمكين الشباب بشكل تام أكبر التحديات للجميع. وملاوي ملتزمة بالاستثمار في الشابات والشبان، باعتبارهم أمة اليوم وغدا.

إن الحكومة ملتزمة بتوفير المهارات المناسبة للشباب عن طريق مراكزها للتدريب المتعدد المهارات. وستكفل مبادرة إقراض الشباب الملاوي توفير القروض والتدريب للشباب لتمكينهم من اقامة مشاريع صغيرة قادرة على البقاء. ووفقا لشعار السنة الدولية للشباب، المشاركة والتنمية والسلام، ستوفر للشباب الملاوي فرصة لا حدود لها للمشاركة في صنع القرارات على جميع المستويات.

وفي ظل هذه الخلفية، تؤيد ملاوي اعتماد مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطى الكلمة الآن للسيدة أوريوان بيتشيتكول، نائبة الأمين العام لمكتب الشباب الوطني لتايلند.

السيدة بيتشيتكول (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت تايلند المجتمع الدولي - في الاحتفال بالسنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥ - بالشروع في عدد من البرامج والأنشطة المخصصة للشباب على المستويين المحلي أو الوطني. وفي نفس العام، أعلنت الحكومة التايلندية أيضا ٢٠ أيلول/سبتمبر من كل عام عيدا وطنيا تايلنديا للشباب تحية لذكرى الملكين العظيمين السابقين اللذين توليا العرش في سن مبكرة جدا. وبالنظر الى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، لا تزال مشاكل عديدة متعلقة بتنمية الأطفال والشباب متبقية من خطتنا الخمسية السادسة السابقة المتعلقة بتنمية الأطفال والشباب، ١٩٨٧-١٩٩١. ولذلك، لا تزال الحكومة التايلندية تعالج الأبعاد الهامة لمشاكل واحتياجات تنمية الأطفال والشباب خلال خطتنا السابعة الراهنة لتنمية الأطفال والشباب، ١٩٩٢-١٩٩٦.

وخلال السنوات العشر الماضية، تابعنا وقيمنا سياساتنا وبرامجنا الوطنية للشباب، وعدلنا عددا من القوانين لمسايرة حالة الشباب. ونحن الآن نقوم بعملية إعداد دراسات لوضع المبادئ التوجيهية للخطة الخمسية التالية لتنمية الأطفال والشباب، ١٩٩٧-٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، نظمنا عددا من البرامج مثل المحفل الوطني للشباب والأسبوع الوطني للشباب، وحلقة دراسية عن دور الشباب في التنمية الوطنية، وحلقات عمل بشأن شباب آسيا - المحيط الهادئ والحرف اليدوية، والشباب والسياحة، وما الى ذلك.

وفي الختام، نعتقد أن الوضع العالمي للشباب - بدعم الأمم المتحدة المستمر - سوف يتحسن. ونحن مقتنعون أيضا بأن جميع الدول الأعضاء ستراعي وتنفذ الى حد كبير مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها بعد اعتماده، من أجل تنمية جيل الشباب في العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان، السيد محمد.

السيد محمد (السودان): قبل عشر سنوات من الآن، كنت طالبا في الجامعة، وكنت وقتها أحد أفراد هذه الشريحة، شريحة الشباب التي نتناولها الآن بالنقاش. فلئن جاء ممثلو الشباب ليتحدثوا باسم الشباب في بلدانهم، أقف شاهدا على فترة السنوات العشر الماضية معايشا ومشاركا في بلادي وداخل هذه المنظمة.

أن يجتمع ممثلو الدول من جميع بلدان العالم للتفاكر حول قضايا الشباب ومراجعتها وإعداد الخطط والبرامج لأجيال المستقبل، فذلك يعبر عن إرادة المجتمع الدولي واهتمامه بقضايا الشباب، تلك الشريحة الهامة التي تمثل قلب المجتمع وروحه وأماله في المستقبل.

لقد أفردت المؤتمرات الدولية التي انعقدت مؤخرا حيزا كبيرا في برامج عملها لمشكلات الشباب، الشيء الذي يعضد ما ذهبنا اليه من اهتمام متزايد بهذه الشريحة.

إن الاحتفال بالعيد العاشر للسنة الدولية للشباب يمثل فرصة سانحة للمراجعة ومحاسبة النفس وإعداد العدة لبرامج وخطط المستقبل لأجيال الغد.

إن تقدم الأمم وازدهارها لا يتم إلا باعتمادها على شعبها وعلى قوة بنيها الحية المتطلعة إلى التغيير الاجتماعي والتجديد الحضاري. والشباب يمثل الطاقة الفاعلة في المجتمع، وهو شريك في الحاضر وكل المستقبل.

إن حيوية الأمة تكمن في حيوية شبابها، لذلك يجب علينا رعايتهم وإعدادهم ليكونوا بقدر هذه المسؤولية.

إن رعاية الشباب في السودان مسؤولية عامة تقوم عليها الدولة والهيئات الأهلية وتنظيمات الشباب بالإضافة إلى الأسر والأفراد. وقد أفردت الاستراتيجية القومية التي تبنتها بلادي للعشر سنوات القادمة فصلا كاملا للشباب حيث أشارت الاستراتيجية إلى مبادئ عامة لتطوير عمل الشباب تتمثل في إنسانية عمل الشباب وذلك بتنمية ممارسة الحقوق والقيام بالواجبات، ومبدأ الديمقراطية القائمة على المساواة بين جميع قطاعات الشباب، ومبدأ العلمية وذلك بترسيخ النظرة العلمية منهجا وفكرا وتطبيقا، ومبدأ احترام العمل لتأكيد قيم العمل في الحياة بحسبانه العنصر الفاعل والمحرك في الحياة، ومبدأ التربية للحياة القائم على تقدير الحياة والوقت باعتبارهما نعمة من نعم الله أنعم بها على الانسان، ومبدأ الشمول والتكامل والتوازن حيث تشمل الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومبدأ الحوار والشورى المتجهة إلى تدعيم تماسك المجتمع السوداني بالحوار البناء والتفاهم العميق بين كل أجياله المعاصرة.

وقد حددت الاستراتيجية مجالات عمل الشباب:

أولا في المجال الفكري والثقافي: إذ إنه يشكل البصيرة التي تقود العمل الشبابي في كل مجالاته.

ثانيا في المجال الجمالي: في الفنون والآداب كمرتكزات أساسية للثقافة.

ثالثا في المجال العلمي والثقافي والعملي: كأساس للتقدم في العصر الحاضر الذي يشهد تقدما علميا مطردا.

رابعا في المجال الرياضي والعسكري.

خامسا في مجال الخدمة المجتمعية العامة.

وأخيرا في مجال الرحلات والتجوال والسياحة الشبابية وبيوت الشباب.

في مجال التنظيمات الشبابية فإن الشباب في السودان ينضوي تحت منظمة شبابية ممتدة في جميع أجزائه، وهي منظمة شباب الوطن، بالاضافة للاتحادات الطلابية بالجامعات والمدارس الثانوية بجميع ولايات السودان.

وفي مجال التعليم، وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة فقد أنشأت بلادي خلال الخمس سنوات الماضية ٢٠ جامعة جديدة منتشرة في جميع الولايات، كما أن التعليم الأساسي سيكون إلزاميا على جميع الأطفال في سن الدراسة ابتداء من العام القادم. وقد روعي في هذه

الجامعات الجديدة أن تكون هناك جامعة في كل ولاية في السودان، كما روعي في التعليم أن يشمل البنات والبنين، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد البنات في الجامعات السودانية أكثر من ٦٠ في المائة من عدد الطلاب.

وفي مجال التدريب، أنشأت بلادي عددا من مراكز التدريب الفنية، بالإضافة إلى الأندية ودور الاتحادات والمنظمات الشبابية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية.

وفي مجال مكافحة الجريمة والمخدرات والرذيلة، فإن الشباب في السودان يربون على قيم الحق والفضيلة النابعة من الدين الاسلامي الحنيف الذي ينبذ الرذيلة ويدعو إلى التعاون والتراحم والترابط بين أفراد المجتمع.

ختاما، أرجو أن أذكر بأن ٨٥ في المائة من شباب العالم يعيشون في البلدان النامية التي تعاني من الديون الخارجية والفقر وقلة مصادر التمويل والأمراض. وعليه فإن معظم شباب العالم اليوم والمتواجد معظمه في البلدان النامية لا يعاني من مشكلات الصحة الإنجابية والشذوذ، ولكنه مواجه بمشكلات اقتصادية عويصة تهدد أصله ومستقبله، وفي تناولنا لقضايا الشباب ينبغي أن نركز على ما يهدد وجود الشباب، بدلا من الانصراف إلى قضايا خلافية بعيدة عن مشكلات الشباب الحقيقية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فابريسيو ماكور - بابيسيرو، مدير شؤون الشباب، في وزارة الشؤون الأسرية في فنزويلا.

السيد ماكور - بابيسيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن للشباب أهمية أساسية في بناء حاضر المجتمع ومستقبله، وقبل كل شيء، بناء حاضره. وبالرغم من ذلك، من الواضح أنهم محرومون إلى حد كبير من التمتع بالفرص التي يتيحها المجتمع في مجال التعليم والعمالة والصحة والترفيه والتغذية والتمتع ببيئة مادية ملائمة، وحقوق الانسان والمشاركة في عملية صنع القرار وإمكانيات الانضمام إلى الجمعيات.

وعليه، فإن مشروع إعلان النوايا بشأن الشباب يشير إلى بلوغ مستوى تعليمي يتناسب مع طموحاتهم؛ والحصول على فرص عمل تتكافأ مع قدراتهم؛ وتوافر الأغذية والتغذية الكافية للمشاركة التامة في حياة المجتمع؛ وتهيئة بيئة مادية واجتماعية تنهض بالصحة والوقاية من الأمراض والإدمان؛ ويكفل التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛ والمشاركة في عمليات صنع القرار، بما فيها الحق في الالتحاق الطوعي بمنظمات الشباب التمثيلية والديمقراطية؛ وتوافر أماكن ومرافق لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية من أجل تحسين مستويات المعيشة للشباب.

وفي فنزويلا، يعتبر التعليم أحد المجالات التي يهمش فيها الشباب في معظم الأحيان. ففرصة الالتحاق بالتعليم لا ترقى إلى تطلعات الشباب. والواقع أن ٤٠,٥ في المائة من الشباب في فنزويلا يواصلون الدراسة، بينما يشعر ٤,٢ في المائة فقط ممن لا يدرسون أنهم أكملوا تعليمهم. وهذا الوضع يشكل مصدرا كبيرا للإحباط في صفوف الشباب، ويمكن أن يعزى إلى الأثر المتضافر للآمال الكبرى في الحصول على التعليم والصعوبات التي تكتنف الالتحاق بالمدارس.

ووفقا لاستطلاع الرأي بشأن الشباب أجرته وزارة شؤون الأسرة، فإن أسباب عدم الدراسة متنوعة. والاعتبارات الاقتصادية هي أهم هذه الأسباب لأنها تمس ٥٠ في المائة من الشباب. يقول ٢٧,٥ في المائة إنهم تركوا المدرسة لعدم توافر الموارد؛ ويقول ٢٣ في المائة إنهم يحتاجون إلى العمل. وهناك عامل هام آخر ومثير للاهتمام هو أن النظام التعليمي لا يحظى بتقدير كبير. وفي حالة ١٣,٦ في المائة من الشباب، هذا هو سبب توقفهم عن الدراسة. وضعف أداء هذا النظام، إلى جانب أسباب أخرى، هو السبب الذي قدمه ١١,٣ في المائة من الشباب لانقطاعهم عن الدراسة، ويقول ٨,٨ في المائة إن السبب هو عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس. والمشاكل الصحية تنطبق على ٣,٣ في المائة، ومشاكل الحمل تشكل ٥,٧ في المائة.

في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ كانت قوة العمل الوطنية تضم ما يقرب من ٨ ملايين شخص ربعهم من الشباب. ومع ذلك، فبينما كان معدل البطالة بصفة عامة ٨,٥ في المائة، كان معدلها بالنسبة للشباب ١٥,٥ في المائة، وبعبارة أخرى يبلغ عدد العاطلين من الشباب ١,٨ مرة عدد العاطلين من البالغين عموما.

وفي مجالات أخرى أيضا نجد أوضاع الشباب غير مؤاتية. ولكن المهم هو إيجاد حلول وسياسات يمكن تطبيقها. وبالنسبة لدولة فنزويلا، يمكن تقسيم السياسات الموجهة إلى قطاع الشباب إلى مجموعتين رئيسيتين: السياسات التي ترمي إلى معالجة مشكلة إدماج الشباب - وهي سياسات يمكن لفنزويلا من خلالها أن تضطلع

بمسؤولياتها تجاه الشباب؛ والسياسات المتصلة بمشاركة الشباب من أجل بناء المجتمع باشراك الشباب أنفسهم.

ووزارة شؤون الأسرة هي الهيئة الموجهة للسياسات التي تستهدف رعاية الأسرة وأفرادها. وفي بداية التسعينات قمنا بوضع سياسات وبرامج للشباب تستهدف إيجاد بدائل ناجعة لمعالجة مشاكل ذلك القطاع من السكان. وكنا، كبلد، خلاقين في ابتكار برامج للمشاركة الاجتماعية - الثقافية للشباب، ونستخدم خبرتنا، في الوقت الحالي، لتطويع هذه البرامج حسب الاقتضاء.

والدليل الواضح على الأهمية التي توليها حكومة الرئيس كالديرا لمشاكل الشباب هو إنشاء محفل حكومي لمعالجة قضايا الشباب ودعم أنشطة وزارة شؤون الأسرة. وبالمثل، توجد مجموعة من المؤسسات المتخصصة التي تعالج الجوانب المختلفة لمشاكل الشباب.

وتحظى أنشطة الشباب بالأولوية في الخطة الحالية للدولة، باعتبارها جزءا من عمليتها الإنمائية. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار برامج مختلفة. ففي ميدان التعليم لدينا برامج رسمية للتدريب الأساسي والمتوسط والمهني والتقني والجامعي. ولدينا برنامج للمدرسين الخصوصيين، على سبيل دعم التعليم النظامي.

وفي مجال الصحة، أود أن أؤكد على برامجنا للرعاية الصحية الشاملة، وبرنامج المساعدة في مجال الصحة العقلية للأطفال والشباب، وبرنامج منع الرسوب والتسرب من المدارس، وضعف الأداء المدرسي، وبرنامج منع الحوادث والعنف، والبرنامج الوطني لمنع الحمل المبكر.

وفي مجال التدريب والتأهيل المهني، يضطلع بعدد من الأنشطة عن طريق برامج شتى تنفذها هيئات وطنية واقليمية مختلفة: من بينها برنامجنا لتدريب وتأهيل المراهقين والشباب، وبرنامج الإدماج الاجتماعي للشباب، الذي بدأ في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٥، يجري تقديم المساعدة لـ ٤٥ ألف شباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٧ سنة، من غير المتعلمين ومن الفقراء والعاطلين أو من يشغلون وظائف غير ثابتة. وهذا البرنامج يركز تركيزا شديدا على التدريب الشامل، ويشجع إدماج الشباب في نظم تدريب البالغين أو في سوق العمل.

ولدينا أيضا برنامج لتدريب الشباب على العمل وهو الآن في المرحلة التجريبية. وهذا البرنامج الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية يستهدف وضع مخطط عام، على أساس تجريبي، لمكونات التدريب والعمالة وإدارة المشاريع والمتابعة، لنظام وطني لإدماج الشباب. وهو يقدم دورات دراسية متكاملة للشباب بين ١٨ و ٢٤ سنة الذين يعيشون في منطقة العاصمة كاراكاس - وهي منطقة حساسة من بلدنا - ممن قضوا في المدارس أقل من تسع سنوات وغير متعلمين ويعيشون في حالة فقر.

ولبرامجنا التدريبية أهمية خاصة لأنها تشرك مجتمع الأعمال والمجتمع بصفة عامة؛ وهكذا نعمل، من خلال المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة، على إنشاء شبكة من تنظيمات التدريب الموحدة لتلبية الاحتياجات الوطنية لتدريب الشباب على أساس المسؤولية المشتركة.

وفي مجال الوقاية أيضا لدينا مجموعة من البرامج لتوفير فرص للشباب الذين يعيشون في فقر مدقع، بهدف التقليل من الميل إلى الفوضى. ومن بين هذه البرامج البرنامج الوقائي للشباب، وبرنامج مشاركة الشباب وجمعيات الشباب، والبرنامج الوقائي للقصر، وبرامج للقصر المتخلى عنهم والمعرضين للخطر. ولدينا أيضا هيئة حكومية لوضع سياسات الألعاب الرياضية. ومن بين أهم ابتكاراتها استخدام سياسة الألعاب الرياضية كسياسة وقائية، من خلال برامج للأداء الرياضي، والرياضات التنافسية، والرياضة للجميع، والرياضة من أجل الصحة، والرياضات الترويحية.

ولدينا كذلك برنامج شبابي لإعادة التأهيل والترفيه باشراف موجه. وهذا البرنامج الذي تديره هيئات مختلفة تحت اشراف وزارة شؤون الأسرة، يمكن من حماية التنمية المتكاملة للطفل، بالاستخدام الفعال للموارد والخدمات المطلوبة في المجتمعات المحلية، ويسهل الالتحاق بالمدارس.

أما برامج الوقاية من المخدرات فهي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلد مثل بلدنا. ولمكافحة هذه الآفة اللعينة أنشأت وزارة شؤون الأسرة مؤسسة "خوسيه فيليكس ريكاس" في عام ١٩٨٦، للوقاية من المخدرات وإعادة التأهيل منها وإجراء الأبحاث العلمية بشأن استعمال وإساءة استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وهذا العمل موجه بصفة خاصة نحو من تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ٢٥ سنة. وتطور الوزارة برامج في ثلاثة مجالات - العلاج والوقاية والبحث - بدعم مباشر من المنظمات الحكومية ومن المجتمعات المحلية. كما أنها

تقوم بعمل وقائي عن طريق عقد حلقات العمل في المناطق الحضرية الهامشية.

وفي المجال الثقافي، يتمثل أحد نجاحاتنا في البرنامج الوطني للفرق الموسيقية للشباب والأطفال، الذي يضم ١١٠ آلاف من الأطفال الصغار، في ١٩٦ مجموعة في كل أنحاء البلد، و ٨٠ ألفا من الشباب الأكبر سنا، من خلال نظام فرق الشباب الموسيقية. ومساهمة هذا البرنامج في التدريب والتوجيه وتقييم التدريب الموسيقي هو جزء من سياستنا الوقائية المتعلقة بالشباب، مثلما يعد نظام الفرق الموسيقية للشباب والأطفال جزءا من سياستنا للتنمية المتكاملة.

ويتجلى اهتمام فنزويلا بمختلف أنماط تدريب الموارد البشرية من أجل التنمية الوطنية، في إنشاء مؤسسة "غران ماريسكال دي آياكوتشو" التي يتم عن طريقها تدريب أشخاص ذوي مؤهلات عالية، في الداخل والخارج وعلى المستوى الوطني أيضا.

وفيما يتعلق بآفاق المستقبل لدى فنزويلا اقتناعات ديمقراطية راسخة تلزمنا بمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بروح توفيقية، وفتح فرص جديدة للشباب وإعطائهم أملا جديدا. وممارسة الحرية في الحياة اليومية تمثل تحديا لقدرتنا على الابتكار، شأنها شأن الالتزام بالمعارف والمعلومات التي تجعل منا مجتمعا يتعلم باستمرار: يتعلم كيف يعمل، ويتعلم كيف يجري الأبحاث، ويتعلم كيف يتنافس ويخلق قدرة جديدة ومستمرة على التعلم.

ويعد الفقر عائقا أمام الفرص، ولكنه يمكن أيضا أن يكون تحديا لخلق خيارات من أجل عالم مختلف. ومع ذلك يجب علينا ألا ننسى أن المجتمع المحلي والتعاون الدولي يتطلبان اليوم استحداث خيارات مختلفة، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها بلدان منطقتنا، وعلى وجه الخصوص المخاطر التي تهدد أحلام الشباب من جراء قيم المتعة والمجتمع الاستهلاكي.

وقد ذكر الرئيس كالديرا، في بيان أدلى به مؤخرا في هذا المحفل، بالتحديات الكبرى التي نواجهها. فعلينا أن نخلق وعلينا أن نبني ونبتكر. واليوم، أصبحت كلمات سيمون رودريغيز، معلم المحرر سيمون بوليفار، أكثر مغزى من أي وقت مضى، إذ قال: "يجب أن نخترع وإلا سنفشل".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السيد الديب.

السيد عبد الغفار الديب (مصر): إننا نجتمع اليوم للاحتفال بالعيد العاشر للسنة الدولية للشباب، وذلك تأكيدا لاهتمام حكوماتنا بقضايا الشباب الذين هم مركز الحركة الاجتماعية في كل مجتمع. فالشباب هم قيادات المستقبل وهم الأمل الذي نتطلع إليه للوصول إلى مجتمع يتسم بالسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي وإلى عالم يتمتع بالسلم والأمن في إطار من التسامح والتعاون بحسن نية من أجل تحقيق عالم جديد على أساس المقاصد التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة منذ خمسين عاما.

إن الشباب يمثل العنصر الخلاق في كل مجتمع، والشباب يقومون بدور أساسي في عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه الشباب، وذلك بتوجيه الاهتمام الكافي بالبرامج الدولية التي تهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتوفير فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية للشباب من أجل تمكينهم من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع. ولن يتحقق ذلك إلا بتوفير البيئة المساعدة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية التي تمكن المجتمع من التغلب على الصعاب التي تعوق إمكانية حصول الشباب على احتياجاتهم الأساسية.

لذلك ينبغي أن تركز الأمم المتحدة جهودها على معالجة القضايا الاقتصادية الضرورية للشباب وأن توجه مزيدا من الدعم والمساعدة للدول النامية والأقل نموا لتمكينها من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الحقيقية لمساعدة حكومات تلك الدول على توفير الغذاء الضروري والتعليم والرعاية الصحية والإسكان وفرص العمالة المنتجة اللازمة للشباب، وذلك بدلا من الانصراف عن هذه المسائل الهامة والضرورية لطرح قضايا خلافية حول حرية العلاقات الجنسية والإنجابية وغيرها من المسائل التي لا يحتاج إليها الشباب في دولنا. لذلك نأمل أن تركز برامج الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي في قطاع الشباب على الاحتياجات الحقيقية التي يطلبها الشباب ويحتاج إليها في دولنا النامية وذلك حتى تتأكد مصداقية التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

إن اجتماعنا رفيع المستوى اليوم يأتي تطبيقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٩ الذي شارك وفد بلادي في تقديمه للجمعية في الدورة الماضية. وقد سبق هذا الاجتماع العالي المستوى اليوم عملية تحضيرية طويلة

بدأت في إطار لجنة التنمية الاجتماعية. وقد كان لوفد مصر شرف رئاسة الفريق العامل مفتوح العضوية الخاص بالشباب الذي أرسى دعائم مشروع برنامج العمل الدولي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده. وقد رفع تقرير رئيس الفريق العامل إلى اللجنة التي أثنت عليه في قرارها. وأحالته بدورها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ ضمن الوثيقة E/1995/24 وذلك لاستكمال الجزء المتبقي منه ورفعه إلى الجمعية العامة للنظر فيه خلال هذه الاجتماعات رفيعة المستوى تمهيدا لاعتماده طبقا لقرار الجمعية العامة المذكور آنفا.

لقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية المستأنفة يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للنظر في مشروع نهائي لبرنامج العمل العالمي للشباب. إلا أنه وللأسف الشديد لم يتمكن المجلس خلال تلك الدورة من التوصل إلى توافق في الآراء حول مضمون الوثيقة E/1995/123. لذلك قرر المجلس إحالة المسألة برمتها إلى الجمعية العامة لتتخذ ما تراه مناسبا حيالها.

دعونا نتصدر لهذا الموقف بشجاعة ونتحدث عن القضية بصراحة. إن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب في إطاره العام هو مشروع جيد يستحق تأييدنا جميعا. إلا أن الفقرات الخلافية المحدودة التي أدخلت فيه مؤخرا تتضمن لغة جديدة تتخطى اللغة الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الدولية السابقة ذات الصلة. ونشير هنا على وجه الخصوص إلى الفقرات الثلاث ٥٦، ٥٧، ٥٨ الواردة في مشروع الوثيقة المذكورة آنفا والتي تتناول المسائل الجنسية والصحة الإنجابية بلغة تتجاهل حقيقة أساسية لا بد من احترامها. وهذه الحقيقة هي تعدد النظم القانونية المتبعة والمطبقة في مختلف مناطق العالم بما يستلزم ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية والخلفية التاريخية لشعوب كل منطقة. كما يجب احترام هذه الخصوصية عند صياغة مشروع أي وثيقة دولية حتى لا يفتح الباب واسعا أمام طرح قضايا خلافية بعد أن تم التوصل لصياغات توفيقية دولية بشأنها في مؤتمرات سابقة.

إن وفد مصر قد سعى جاهدا خلال العملية التفاوضية لكي يأتي برنامج العمل العالمي للشباب في صياغته النهائية بما يعكس توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ حول القضايا الخلافية المتصلة بالقضايا الجنسية والإنجابية، وذلك كما هي مسجلة في تقرير ذلك المؤتمر.

إلا أن ذلك، وللأسف الشديد، لم يتحقق، نتيجة لإصرار بعض الأطراف في العملية التفاوضية على فرض تطبيق جديد لمفهوم توافق الآراء. وإن وفد مصر يؤكد هنا على أنه مهما كانت الصياغات اللغوية فإن مفهومه لمضمون الفقرات التي تتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، وعلى وجه الخصوص الفقرات ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ هو أن تطبيق هذه الفقرات سيكون بما يتفق مع النظام القانوني والتراث الثقافي والديني وأخلاقيات كل مجتمع. لذلك، فإن مصر ستطبق مضمون تلك الفقرات بما يتمشى مع قواعد الشريعة الإسلامية والقوانين الأساسية السارية في مصر.

إن الشباب يتطلع إلينا اليوم في جميع الدول الأعضاء. لذلك ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة بدورها كاملا، ونحن نجتمع اليوم على مستوى رفيع بمثابة مؤتمر دولي. ونحن نرى أنه من الممكن أن يتمخض هذا الاجتماع عن نتائج مثمرة إذا بدأنا على الفور في معالجة الأمور المعلقة وهي ضئيلة، بنفس الأسلوب الدولي المتبع، وذلك بأن ننظر في مضمون مشروع برنامج العمل العالمي للشباب في جلسة عامة لهذه الجمعية، بما يتسم بالشفافية والديمقراطية وبما يهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء وفقا للقواعد المرعية بالأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية.

وهنا فإن وفد مصر يقترح أن تعقد جلسة مشاورات مفتوحة العضوية تحت رئاستكم أو من تفوضونه من نواب رئيس الجمعية العامة، لتنظر الجمعية في مشروع برنامج العمل للشباب بالقراءة الأولى، لأنه لم يحدث أن نظرت الجمعية في المشروع ولو بالقراءة الأولى. كما يجري عليه العمل في كافة المؤتمرات الدولية، قبل إصدار أي برنامج، وذلك بغية تنقيح الأجزاء الضئيلة التي تستلزم تنقيحا من النص في الفقرات الخلافية. وذلك حتى يمكن لهذه الجمعية العامة خلال اجتماعاتها رفيعة المستوى أن تنظر في المشروع النهائي لبرنامج العمل سعيا لاعتماده بتوافق الآراء.

إننا على يقين من أن هناك إمكانية حقيقية للتغلب على مشكلة صياغة الفقرات الخلافية المحدودة المذكورة آنفا. وهذا بأن يتم الأخذ بمنطوق، أو على الأقل بمضمون، اللغة التي تم التوصل إليها بعد جهد شاق في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، كما هي واردة في تقرير هذا المؤتمر وذلك دون استحداث لغة أو مفاهيم خلافية جديدة.

إن مصر تولي قضايا الشباب اهتماما خاصا وتضعها الحكومة على رأس قائمة أولويات السياسة العامة والبرامج التنفيذية لمختلف أجهزة الحكومة، تلك البرامج

التنفيذية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، والنهوض بمستوى معيشة كافة شرائح المجتمع. وقد تبنت الحكومة المصرية برنامجا طموحا لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، بمناسبة السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، وتتعاون حاليا كافة أجهزة الحكومة المصرية في تنفيذ هذا البرنامج التنموي الطموح، كما تعمل على إشراك جميع المنظمات غير الحكومية المتمثلة في المؤسسات الأهلية التي تقوم بجهود طوعية فعالة. وفي هذا الإطار فإن مصر تناشد المجموعة الدولية أن تعزز برامج التعاون الدولي الموجهة لرعاية الشباب وخاصة في الدول النامية من أجل مساعدتها على تنفيذ برامجها؛ وذلك تأكيدا للاهتمام الدولي بقضايا الشباب في جميع مناطق العالم على حد سواء.

ونحن نتحدث عن قضايا الشباب اليوم، ينبغي الإشارة إلى ضرورة توجيه رعاية خاصة للفئات الأكثر احتياجا من الشباب، وخاصة المعوقين، وسكان المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية للشباب، وسكان المناطق التي ما زالت في وضع صعب تحت الاحتلال وفي ظل الصراعات المسلحة.

وفي الختام فإننا نأمل أن يأتي عام ٢٠٠٠، الذي يخطط له برنامج العمل العالمي للشباب، وقد تمت معالجة القضايا ذات الأولوية الخاصة بالشباب، من خلال تكاتف الجهود الدولية، ومن خلال تعاون أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مع حكومات الدول الأعضاء وبمساهمة حقيقية وفعالة من المنظمات غير الحكومية حتى يتم تحقيق الهدف الذي رسمناه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتنفيذ برامج الإدماج الكامل للشباب في أنشطة مجتمعاتهم وذلك مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في جلسة اليوم المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء، نظرا لأنه يبدو أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المشاورات بشأن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب، أن البت في المشروع سيتم في موعد لاحق سيعلن عنه.

والآن أرفع هذه الجلسة وأنتقل مباشرة إلى الإحاطة الإعلامية الخاصة من جانب منظمات الشباب غير الحكومية للاستماع إلى المتكلمين المتبقين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.